مجلة
المصرفي

الهيئة الإشرافية

السيد / المعتصم عبد الله الفكى
مدير عام الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

السيدة / فاطمة إبراهيم عبدالله
مدير إدارة الإحصـــاء

السيدة / هند محمد أحمد الخليفة
مدير إدارة السياسات

هيئة التحرير

السيـدة / رجاء مصطفى عثمان
رئيس التحرير

السيدة / عائشة أحمد عبدالرحمن
سكرتير التحرير

المحـررون

السيدة / سالية فاروق هباني

السيد / محمود حامد عربى

تنويـــه

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء و وجهات نظر لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي، إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب.

تصميم وطباعة

SMELTER 103
GRAPHICS DESIGN & PRINTING SERVICES
0922244907 - 0111077433

كلمة العدد

يصدر هذا العدد من مجلة المصرفي والبنك والعاملين في حالة من الحزن بفقدانهم لاحد رموز واعمدة البنك السيد/ حازم عبد القـــادر أحمد محافظ البنك المركزي والذي حدثت وفاتـــه يوم 16/يونيو/2018 أثر ازمة قلبية بتركيا وقد ولد الفقيد بمدينة الحصاحيصا بولاية الجزيرة عام 1960، وحصل على بكالوريوس مع مرتبة الشرف – كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية -جامعة الخرطوم في العام 1984، كما التحق ببنك السودان المركزي في العام 1985، وتدرج حتى شغل وظيفة مدير عام الإدارة العامة للخدمات التنفيذية ومدير عام الإدارة العامة للأسواق المالية ثم محافظاً لبنك السودان المـركزي اعتباراً من 29 ديسمبر 2016 وحتى وفاته.

والعاملين بالبنك اذ ينعنون الفقيد يشهدون على جهده ومثابرته وتفانية في أداء مهامه طوال فترة عمله بالبنك.

ألا رحم الله فقيد البلاد حازم عبد القادر أحمد بابكر رحمة واسعة وأدخله فسيح جناته مع النبيين والصديقين والشهداء وألهم أهله وزملاءه الصبر وإنا لله وإنا إليه راجعون.

وتتزامن الاصدارة في هذا الربع مع الاستمرار في تطبيق السياسة التمويلية للبنك المركزي للعام 2018م ، وتشجيع المواطنين وحثهم على إستخدام وسائل الدفع الالكترونية للتخفيف من ضائقة ازمة أوراق النقد في المصارف التجارية، بالاضافة الى فوائدها المتعددة.

ويتضمن هذا العدد بجانب الابواب الثابته اربعة مواضيع يتناول الموضوع الاول مفهوم المخاطر الإقتصادية والإجتماعية لغسل العائد من العمليات الإجرامية ويستعرض الثاني مفهوم الحوافز بإعتبارها اساس للتميز ، ويناقش الثالث قراءة أولية لمعايير التقارب فى إطار برنامج التعاون النقدى الأفريقي ويتطرق الرابع الى تعريف وسائل الدفع الالكترونى .... الاشهر والاوسع نطاقاً.

تناشد الهيئة الإشرافية وهيئة التحرير الباحثين برفد المجلة بالموضوعات البحثية والتعريفية للمحافظة على إصدارها بصورة منتظمة لتحقيق الأهداف المنشودة .

رئيس التحرير

دراســـات و بحـوث

المخاطر الإقتصادية والإجتماعية لغسل العائد من العمليات الإجرامية
د.حيدر عباس أبو شام - مدير وحدة المعلومات المالية...
9 - 4

دراســـات و بحـوث

الحوافـز أســاس التميـــــز
الدكتور / محمد مصطفى حمدان كرنكة - خبير إدارة المنشات ...
20 - 10

دراســـات و بحـوث

قراءة أولية لمعايير التقارب في إطار برنامج التعاون النقدي الأفريقي
بدر الدين حسين جبر الله - نائب مدير إدارة السياسات...
33 - 21

دراســـات و بحـوث

وسائـــل الدفـــع الإلكتروني ..الأشهـــر والأوســـع نطاقـــاً
سالية فاروق هباني - إدارة البحوث والتنمية ...
38 - 34

ندوات وورش

ورشة التحديات التي تواجه القطاع الزراعي

محمود حامد عربي نعيم – إدارة البحوث والتنمية...

43 - 39

أضواء على

سياسات بنك السودان المركزي السارية

مروة بشرى نبق – إدارة السياسات...

46 - 44

أحداث إقتصادية

أحداث إقتصادية ... محلية وعالمية

هادية خالد عبدالرحمن – إدارة البحوث والتنمية...

51 - 47

مؤشرات إقتصادية

مؤشرات إقتصادية

إلهام ضرار عمر – إدارة الإحصاء...

60 - 52

المخاطـــر الإقتصادية والإجتماعية لغسل العائد من العمليات الإجرامية

د. حيدر عباس أبو شام

مدير وحدة المعلومات المالية

مقدمة

تزايد الاهتمام العالمى بصورة كبيرة بقضايا غسل الاموال وتمويل الارهاب لما له من تاثيرات سالبة على الدول فى ضوء تزايد نشاط الجريمة المنظمة فى اوروبا وازدياد حجم انتاج و تجارة المخدرات فى امريكا اللاتينية وانتقال بعض الانشطة والاموال المتحصلة منها الى العديد من الدول .و قد ساعد سوء استخدام التقنية والعولمة فى هذا الانتقال وتفاقمت المشكلة بسبب سهولة وسرعة انتقال الاموال. فكان لابد من ايجاد الية للحد من هذه الانشطة الاجرامية مما أدي الى ظهور مجموعة العمل المالى (فاتف) وهى منظمة حكومية دولية انشئت فى العام 1989 من قبل الدول الاعضاء لمجموعة العمل المالى والتى تتمثل مهامها فى وضع المعايير وتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وانتشار التسلح والتهديدات الاخرى ذات الصلة بنزاهة النظام المالى الدولى و وضع المعايير وتنفيذ التدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية و منع انتشار التسلح و الحد من التهديدات و تحديد مواطن الضعف على المستوى الوطني بهدف علاجها وذلك لحماية النظام المالي الدولي ورفع مستوى التعاون المحلى والدولى ، حيث تم تشكيل تسع مجموعات اقليمية للمجموعة واصبحت معظم الدول فى العالم اعضاء فى هذه المجموعات . ومنها مجموعة العمل المالى للشرق الاوسط وشمال افريقيا (مينافاتف) التى ينضوى السودان تحتها .

اصدرت المجموعة التوصيات الاربعين فى عام1990 كمبادرة لمكافحة سوء استغلال الأنظمة المالية بواسطة المجرمين الذين يقومون بغسل اموال المخدرات وتمت مراجعة التوصيات فى عام 1996 لتعكس تطور اتجاهات واساليب غسل الاموال . فى عام 2001 تم اضافة توصيات للتعامل مع تمويل الارهاب والاعمال الارهابية والمنظمات الارهابية وفى عام 2008 تم توسيع المهام لتشمل اسلحة الدمار الشامل .

أهداف الورقة:-

تهدف هذه الورقة الى التعريف بالمخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعمليات غسل الاموال ، وحماية الاقتصاد من استغلاله فى غسل العائدات الإجرامية ومنع وحرمان المجرم من الاستفادة من عائدات الجريمة، سواء أن تمت هذه العمليات من خلال القطاع المالي (البنوك و الصرافات و أسواق المال و شركات التامين و مكاتب التحاويل المالية ... الخ) أو فى القطاع غير المالي من خلال الأعمال والمهن غير المالية (تجارة الذهب والمعادن النفيسة والاحجار الكريمة والمكاتب العقارية والمحامين) .

تم التركيز هنا على جريمة غسل الاموال دون جريمة تمويل الارهاب (رغم الارتباط الكبير بينهما) لعدد من الاسباب منها فهم كل جريمة على حده، و ان كل عمليات غسل الاموال هى نتاج جرائم ولها تاثير مباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية كالادخار المحلى واستهلاك السلع الكمالية وشراء المجوهرات والنقد الاجنبى مع الاحتفاظ بمبالغ نقدية خارج الجهاز المصرفى .

التعريف بجريمة غسل الاموال

غسل العائدات الاجرامية (غسل الاموال) هي جريمة مالية تهدف الي إضفاء الشرعية لتلك الاموال اما بحيازتها او التصرف فيها او ادارتها أو حفظها أو استبدالها أو ايداعها أو استثمارها أو تحويلها أو نقلها أو التلاعب في قيمتها. و تعرف اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية نوفمبر 2000 . "عائدات الجرائم" بانها اي ممتلكات تأتى او يتحصل عليها بشكل مباشر او غير مباشر من ارتكاب جرم ما " كما نصت الاتفاقية بتجريم تلك العائدات .

كما يشمل غسل عائدات الجرائم تحويل الممتلكات او نقلها مع العلم بانها عائدات جرائم ، بغرض إخفاء او تمويه المصدر غير المشروع لتلك الممتلكات او مساعدة اي شخص في ارتكاب الجرم الاصلي الذى تأتى منه علي الافلات من العواقب القانونية .

كما أن إخفاء او تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات او مصدرها او مكانها او كيفية التصرف فيها او حركتها او ملكيتها او الحقوق المتعلقة بها يعتبر عائدات جرائم. وقد تحدث الجريمة فى دولة ما ويتم غسل عائداتها محلياً او ترتكب محلياً ويتم غسل عائداتها خارج الدولة .

وتختلف عمليات الغسل باختلاف الجريمة ، فقد يختلف غسل عائدات المخدرات عن عائدات الفساد ، بسبب اختلاف البيئة واختلاف المجرمين كما تتغير الوسيلة او القناة المستخدمة . فقد تكون من خلال القطاع المالى (البنوك او الصرافات او مكاتب التحاويل او مكاتب الوكلاء او شركات التامين) او قطاع الاعمال والمهن غير المالية (العقارات او الاراضى ا والاحجار النفيسة او مكاتب المحاماة او مكاتب المحاسبين والمراجعيين)

جريمة غسل الاموال في التشريع السودانى:

أشارت المادة 35 من قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب 2014 الي الآتي:

1 – يعد مرتكباً جريمة غسل الاموال كل شخص يعلم او يكون لدية ما يحمله على الاعتقاد بان اي اموال هي:

متحصلات إجرامية ويقوم متعمداً بأي من الاتى:-

أ - تحويلها او نقلها أو استبدالها بغرض اخفاء او تمويه مصدرها في المشروع او بغرض مساعدة اي شخص يشترك في ارتكاب الجريمة الاصلية التى نتجت عنها الاموال او المتحصلات من الافلات من المساءلة القانونية.

ب - اخفاء وتمويه الطبيعة الحقيقية للاموال او المتحصلات او مصدرها او مكانها او كيفية التصرف فيها او حركتها او ملكيتها او الحقوق المتعلقة بها.

ج - إكتساب الاموال او حيازتها او استخدامها.

2 - لا تحول معاقبة مرتكب الجريمة الاصلية دون معاقبة عن جريمة غسل الاموال.

3 - لا يشترط ادانه مرتكب الجريمة الاصلية لاثبات ان الاموال هي متحصلات جريمة . .

كما جرم التشريع كل الافعال والانشطة التالية (المشاركة فى مجموعة اجرامية منظمة وابتزاز الاموال والاتجار فى البشر وتهريب المهاجرين والاتجار غير المشروع فى العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والاتجار غير المشروع فى الاسلحة والسلع المسروقة والفساد والاحتيال والتزييف والتزوير والسطو والسرقة والمتاجرة الداخلية فى الاسواق ...) وبالتالى فان اى اموال ناتجة عن الجرائم اعلاه تعتبر عائدات جريمة ويعاقب عليها بقانون مكافحة غسل الاموال . وتشمل كل الاموال الناتجة أو العائدة او المتحصل عليها مباشرة او بشكل غير مباشر من ارتكاب الجريمة الاصلية مثل الفوائد او الارباح الناتجة من تلك الاموال والمتمثلة فى النقد والحسابات والارصدة والعقارات والاوراق المالية والبضاعة والشهادات والمنقولات .....)

تعتبر الاموال المجمدة والمصادرة من قبل المحاكم مؤشراً واقعياً للاموال المغسولة فى الدول .بالرغم من ان الاموال المجمدة والمصادرة ضئيلة للغاية مقارنة بحجم الجرائم المالية فى العالم . وفقا لتقرير تقييم ايطاليا الصادر عن مجموعة العمل المالى فقد وصل عدد القضايا لاكثر الجرائم انتشاراً (الجريمة المنظمة والفساد والتهرب الضريبى) الى 3930 قضية وبلغ حجم الاموال المجمدة والمصادرة مبلغ 4.6 مليار يورو وذلك فى العام 2013 / 2014.

فى تونس مثلا فان اكثر الجرائم السائدة هى الفساد وتمويل الارهاب والتزوير والاحتيال والتهريب حيث وصل عدد القضايا الى 2621 قضية حيث تم تجميد مبلغ 1.8 مليون دولار امريكى واسترداد عائدات فساد تبلغ 170 مليون دولار تشمل اصول نقدية واصول منقولة وعقارات فى داخل دولة تونس وخارجها كما ورد فى تقرير تقييم تونس الذى اعدته مجموعة العمل المالى للشرق الاوسط وشمال افريقيا .

بالرغم من عدم توفر الاحصاءات والمعلومات للاموال المغسولة فى كل الدول لصعوبة تحديدها بصورة دقيقة وعدم استكمال عمليات التقييم للعديد من الدول .الا ان هناك العديد من التقديرات الصادرة من بعض المؤسسات العالمية والتى استندت الى حجم الجرائم وعدد المتهمين فى تقديراتها حيث اشارت احصاءات صندوق النقد الدولى الى ان حجم الاموال المغسولة تمثل ما بين 3% - 5% من اجمالى الناتج الاجمالى العالمى بينما تعكس تقديرات مكتب الامم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات ان النسبة قد تصل 3.6% من اجمالى الناتج الاجمالى العالمى.

نشرت مجموعة العمل المالى فى اغسطس 2018 دراسة اشارت الى ان جريمة الاتجار بالبشر (العمالة القسرية والاتجار بالاعضاء والاستغلال الجنسى) هى اكثر الجرائم التى تدر متحصلات تتجاوز مبلغ 150مليار دولار سنويا بسبب النزاعات المسلحة وإزدياد عدد النازحين و المهاجرين واحتلال بعض الجماعات الارهابية لبعض المناطق .

الاثار الاقتصادية لعمليات غسل عائدات الجريمة:-

يؤثر النظام الاقتصادى فى الدولة على عمليات غسل عائدات الجريمة ويعتمد هذا التاثير على عدد من العوامل مثل الاستقرار السياسى و متوسط دخل الفرد والفقر والتهريب عبر الحدود ومدى اعتماد الدولة على النقد فى تسوية المعاملات المختلفة وحجم الجريمة والعائد منها وعدد المتهمين والمدانين .وبالرغم من استحالة تحديد قيمة الاموال المغسولة وعدد المشاركين الفعليين فى هذه العمليات و صعوبة تحديد حجم دخلهم الناتج من العمليات السابقة . الا ان معظم الدول تعتمد على التقديرات من واقع عدد الجرائم والمحاكمات والادانات وقيمة المضبوطات وهى تقديرات لاتعكس الحقيقة وانما تستخدم كمؤشر . هنالك العديد من التداخل والارتباط بين عمليات غسل الاموال والاقتصاد . وتؤثر تقديرات قيمة الاموال المغسولة على بعض المتغيرات الكلية كالاستهلاك والادخار المحلى والناتج المحلى . ونذكر منها الآتى:-

1 -التاثير علي نزاهة الاقتصاد الوطنى

يتم ذلك في بعض الدول التى ما زالت تعانى من ضعف نظام المكافحة (تشريع . انفاذ قانون . جهات رقابة . مؤسسات مالية واعمال ومهن غير مالية وعقوبات . جزاءات) وتستهدف هذه الدول من قبل غاسلى الاموال مستغلين ذلك الوضع وتعرف هذه الدول بانها غير ملتزمة بمتطلبات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ويتم تصنيفها بالدول ذات المخاطر العالية. ويلجا المجرمون اليها لسهولة غسل عائداتهم الاجرامية بعدد من الطرق المختلفة توظيفها واستخدامها فى شراء اراضى او عقارات او مؤسسات او انشاء شركات او اسماء عمل . ويستطيع المجرمون القيام بهذه الاجراءات فى الدول التى ينتشر فيها الفساد (خيانة الامانة والرشوة الاختلاس واستغلال النفوذ واستغلال السلطة والمحسوبية والواسطة) ومن ثم اعادة تحويلها عبر الجهاز المصرفى الى الدولة التى وقعت فيها الجريمة .

وقد اهتمت مجموعة العمل المالى خلال السنوات الماضية بموضوع مكافحة الفساد وحث الدول على التوقيع فى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 وسن تشريعات تجرم الفساد بكل صوره وعائداته وانشاء مفوضيات لمكافحة الفساد .

2 - تسارع نمو القطاع غير الرسمى:-

تؤثر عمليات غسل الاموال على تسارع نمو القطاعات غير الرسمية وذلك لصعوبة حصر المجرمين او عملياتهم او حتى حجم نشاطهم وبالتالى استحالة حساب وتضمين الدخل والاستهلاك والادخار فى الناتج المحلى الاجمالى .

3 - الفقدان الضريبي للسلطات الضريبية :-

ويرجع ذلك لعدم خضوع الاعمال والانشطة المرتبطة بغسل الاموال للضرائب وانتشار اسماء العمل والشركات الوهمية او شركات الواجهة ومدى قدرة السلطات على الرقابة والاشراف واكتشاف المخالفات وتوقيع الجزاءات المناسبة .

4 - ارتفاع المستوى العام للاسعار (التضخم) :-

ويحدث ذلك عندما يتم الشراء والبيع للسلع والخدمات بصورة مكثفة من قبل المجرمين فى محاولة لاخفاء النشاط الحقيقى ومصدر الاموال . وعدم اهتمام غاسلو الاموال بجودة السلع والخدمات والاسعار

5 - عدم اهتمام غاسلو الاموال بالجدوى الاقتصادية للمشروعات:-

الامر الذى يتسبب في المنافسة الضارة علي المنتجين الحقيقيين للدولة و بالتالى التأثير السلبى للاموال غير المشروعة علي مناخ الإستثمار بعدم الاهتمام بالأرباح وبالتالى تذبذب واضطرابات في اسواق المال نتيجة لعمليات الشراء والبيع من غاسلي الأموال للتمويه عن مصادر أموالهم وليس بهدف جنى الربح .

6 - يعتبر القطاع المالي والمصرفى على وجه الخصوص من أكبر القطاعات التى يمكن اساءة استخدامها في عمليات غسل العائدات الاجرامية بسبب الانتشار المصرفي جغرافياً وتعدد عملياته و تعقيداته احياناً أخرى . فيمكن ان تتم عمليات الغسل عن طريق الايداع . التحاويل . او التجارة الخارجية (استيراد وتصدير) وبالتالى تصبح لهذا القطاع سمعة غير حميدة الامر الذى يؤثر سلبا على التجارة الدولية وحرمان الدولة من اى تعاملات خارجية .

7 - تشوهات في سوق النقد الاجنبى والتقلب السريع والمتواصل في اسعار الصرف . خاصة في الدول التى لديها ضعف في انظمة الرقابة وشح في النقد الاجنبى ولا تخضع للمراجعة و للمحاسبة .

8 - إرتفاع معدلات البطالة : تزيد عمليات غسل عائدات الجريمة من معدلات البطالة في الدولة وجذب الآخرين لهذا الطريق حيث لايتطلب العمل فى مجال غسل الأموال أى مهارات أو خبرات أو مؤهلات اضافة الى سهولة الكسب المادى . إن حرمان ومنع المجرمين من الإستفادة من متحصلات الجرائم وعدم توقيع عقوبة او جزاء مناسب في حقهم من شأنه أن يؤدى الي الإستمرار في إرتكاب الجرائم والإستفادة من المتحصلات . اضف الي ذلك أن حرمانهم من تلك المتحصلات يؤدى الي الحد من أنشطتهم الاجرامية و تقليل الإنفاق علي المكافحة للجرائم الأصلية ومتحصلاتها وظهور حالات حرق الاسعار (الكسر) وزيادة نشاط الوسطاء (الجوكية).

وتوجد هنالك اثار سياسية لعمليات غسل العائدات الاجرامية مرتبطة بالفساد السياسي والرشوة (اعفاءات ضريبية او اعفاءات من الرسوم الحكومية والتلاعب فى عقودات البيع والشراء والابتزاز والاختلاس ...) مع عدم اعتبار مكافحة عمليات غسل الاموال اولوية لها وهنا يلجا غاسلو الاموال الى الدول التى تعانى من عدم الاستقرار السياسى وعدم وجود التزام سياسى من الدولة بمتطلبات مجموعة العمل المالى وتاريخ الدولة فى دعم انشطه او جماعات ارهابية وحجم وانتشار الجريمة المنظمة (انتشار شبكات تهريب السلع وتجارة الاسلحة وقدرة الجريمة المنظمة على العمل فى المناطق الحدودية فى ظل ضعف السيطرة على الحدود .)

ولتجنب الاثار السالبة او التقليل من اثرها لابد من تضافر العديد من الجهود الوطنية والدولية لمحاربة هذه الجريمة وتتبع العائدات بغرض مصادرتها والعمل بالاتى :

- تاكيد الالتزام السياسى للدولة بمطلوبات المكافحة والتعاون مع المجتمع الدولى وتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة للمكافحة ومحاربة الفساد .
- الالتزام التام بتوصيات مجموعة العمل المالى الخاصة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب .
- اعداد دراسة شاملة عن حجم الاقتصاد الخفى والمعاملات النقدية ونقل الاموال المنقولة عبر الحدود وعلاقات العمل بين المقيمين فى الدولة مع الدول التى تصنف ذات مخاطر عالية .
- التزام قطاع المال والاعمال والمهن غير المالية بتطبيق متطلبات المكافحة وتقوية جهات الرقابة والاشراف وتكثيف عمليات التفتيش والمراجعة وتفعيل الجزاءات المنصوص عليها فى القانون واللوائح التنظيمية التى تصدرها .
- تعزيز التنسيق والتعاون الوطنيين بين سلطات المكافحة خاصة فى مجال تبادل المعلومات حتى

تتمكن الجهات المختصة من الحد من إنتشار الجرائم.

- منح المزيد من السلطات والصلاحيات لجهات التحقيق والتحرى لاكتشاف عمليات غسل الاموال وتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لها.

- اجراء التحقيق الموازى فى الجريمة الاصلية وجريمة غسل الاموال تفاديا لافلات المجرم من العقوبة وضمانا لعدم استفادته من عائدات الجريمة .

- العمل على نشر ثقافة المجتمع المدنى المسامح والبعد عن النزاعات والتنسيق والتعاون بين الحكومة وكافة قطاعات المجتمع المدنى والتنوير بمخاطر غسل الاموال والتوسع فى نشر المؤسسات التربوية والتعليمية .

1 - توصيات مجموعة العمل المالى - مجموعة العمل المالى/ منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية -باريس فرنسا 1990.

2 - منهجية الالتزام الفنى بتوصيات مجموعة العمل المالى وفعالية نظم مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب -فبراير 2013 .

3 - إرشادات مجموعة العمل المالى : التقييم الوطنى لمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب فبراير 2013.

4 - قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب 2014 - جمهورية السودان .

5 - تقارير التقييم المشترك لدولتى ايطاليا وتونس .

6 - اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع فى المخدرات والمؤثرات العقلية 19ديسمبر 1988 - فينا النمسا .

الحوافز أساس التميز

محمد مصطفى حمدان كرنكة

خبير إدارة المنشآت

مقدمة

يرتكز نجاح أو فشل المنشآت المعاصرة على مدى تحكمها واهتمامها وتأطيرها الصحيح لأهم مورد تملكه وهو العنصر البشري، والذي يعتبر الثروة النادرة التي تتسابق المنشآت لتوفيرها كماً ونوعاً بالشكل الذي يزيد من فعاليتها. ولعل أهم السبل للوصول إلى أداء ميز هو استخدام نظام حوافز فعَّال والذي بواسطته يمكن استثارة دوافع العاملين والتأثير عليها بما يخدم مصالح العمل والعاملين.

ونظراً للدور المهم الذي تلعبه الحوافز في رفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق أهداف المنشأة ، كان لابد لنا من تناول مفهوم الحوافز من حيث التعريف واهميتها وأنواعها وأسس منحها ومراحل تصميم نظامها ومتطلبات تطبيقها والصعوبات التي تواجه تطبيقها والنظريات المختلفة المتبعة في الحوافز بهذه الورقة العلمية.

أولاً : مفهوم الحوافز :

تنبع الأهمية الأساسية للحوافز من أهمية العنصر البشري كأحد عناصر الإنتاج التي يمكن من خلال استخدامها بكفاءة تحقيق كل من أهداف الفرد والمنشأة لذلك تناول العلماء وبالأخص علماء النفس مفهوم الحوافز منذ زمن واهتم الكثير منهم به، وذلك من خلال بحوث ودراسات نتج عنها أنه لا يمكن دفع الأفراد لأداء العمل بكفاءة وفاعلية إلا من خلال وجود حوافز، حيث تعتبر الحوافز من أهم العناصر الدافعة للفرد، فهي تمثل الوجه الخارجي للدافع، فالدافع هو استعداد ذو وجهين، وجه داخلي محرك ووجه خارجي منشط يتمثل في الأهداف التي يتجه إليها السلوك الصادر عن الدافع ، وتعتبر الحوافز القوى المؤثرة في سلوك الفرد ،والتي تدفع به في اتجاه معين يحقق من خلاله إشباع ما لديه من حاجات، ومن خلال ذلك يمكن تحديد مفهوم الحوافز على "أنها مجموعة المؤثرات التي يجري استخدامها في إثارة الدافعية للفرد حيث أنها مؤثرات خارجية من شأنها أن تحرك السلوك الذاتي باتجاه إشباع حاجات معينة يرغب في الحصول عليها".

ومن المفاهيم العامة :

1. الحوافز تشمل كل الأساليب المستخدمة لحث العاملين على العمل المثمر.
2. الحوافز هي مجموعة العوامل التي تعمل على إثارة القوى المحركة في الإنسان، والتي تؤثر على سلوكه وتصرفاته.
3. الحوافز هي العوامل التي تجعل الأفراد ينهضون بعملهم على نحو أفضل ويبذلون معه جهداً أكبر مما يبذله غيرهم.
4. الحوافز هي الرغبة الإنسانية في الاستجابة إلى متطلبات المنشأة . أي تحقيق رسالتها وأهدافها.

ومن المفاهيم السابقة نخلص إلى أن الحوافز هي الأساليب التي يعتمد عليها المدير، للتأثير على سلوك الأفراد، وخلق الدافع القوي لديهم على العمل بحماس وإخلاص لتحقيق أهداف المنشأة. وعليه فالتحفيز أمر تفرضه الرغبة في رفع مستوى الأداء والكفاءة بما يكفل تحقيق أهداف المنشأة والأفراد العاملين بها.

ثانياً: تعريف الحوافز :

تناول العديد من المفكرين والباحثين تعريفات الحوافز باهتمام لما تتسم به من أهمية أساسية في توجيه السلوك الإنساني نحو تحقيق أهداف المنشآت. ويعد موضوع الحوافز أحد أهم المؤشرات الدالة على طبيعة عمل المنشآت الإدارية من حيث التقويم والفاعلية خاصة إذا ربطت هذه المؤشرات مع الأداء الوظيفي وكيفية إدارتها ضمن المنشأة.

وقد أورد الباحثون مجموعة من التعريفات للحوافز نذكر منها ما يلي:

1. يعتقد علي محمد رباعية: أن الحافز "هو مؤثر خارجي يحرك شعور الإنسان ويجعله يسلك سلوكاً معيناً لتحقيق الهدف المطلوب، أو هو مجموعة الظروف التي تتوفر في جو العمل ويشبع رغبات الأفراد التي يسعون إلي إشباعها عن طريق العمل".

ويبين هذا التعريف بأن الحافز شيء موجود في البيئة المحيطة ويُظهر الحركة والقوة في الدافع الداخلي للفرد ليتجه اتجاهًا معيناً.

2. كما أشار مؤيد سعيد السالم وآخرون : إلى أنه "إذا كان الأجر أو المرتب هو المقابل الذي يحصل عليه الفرد كقيمة للوظيفة التي يشغلها، فإن الحافز هو العائد الذي يحصل عليه نتيجة لتميزه في أداء العمل" فيظهر التعريف للحوافز بأنها عبارة عن وسيلة تستطيع الإدارة بواسطتها حث العاملين علي أداء واجباتهم بصورة غير اعتيادية. ويفترض هذا التعريف أن الأجر أو المرتب قادر علي الوفاء بقيمة الوظيفة وعلي الوفاء بالمتطلبات الأساسية للحياة وأن الحوافز تركز على مكافأة العاملين عن تميزهم في الأداء . وأن الأداء الذي يستحق الحافز هو أداء غير عادي، فلا يجب النظر إطلاقاً إلى أن الحوافز باعتبارها جزءً مكمل للأجور والمرتبات.
3. أما سناء الموسوي : فقد عرفت الحوافز علي أنها "عبارة عن عوامل أو وسائل أو أساليب تختارها الإدارات بعناية فائقة من أجل خلق أو توجيه السلوك الإنساني لكي يساهم مساهمة فعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية ويحقق للعاملين حاجاتهم ودوافعهم المختلفة".
4. ويعرفها أحمد ماهر: بأنها " إذا كان الأجر أو المرتب هو المقابل الذي يحصل عليه الفرد كقيمة للوظيفة التي يشغلها، فإن الحافز هو العائد الذي يحصل عليه كنتيجة للتميز في الأداء".
5. أما علي عباس: يعرف الحافز " بأنه مؤثر خارجي يحرك وينشط سلوك الفرد لإشباع حاجات ورغبات معينة من أجل تخفيف حالات التوتر المصاحبة للنقص في إشباع تلك الحاجات والرغبات".

ومن خلال هذه التعريفات نخلص إلي أن الحوافز عبارة عن الأساليب والوسائل والإجراءات والمغريات التي تستخدمها المنشأة لحث العاملين على الأداء المتميز بروح معنوية عالية وضمان الولاء، والمساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق أهداف المنشأة وإشباع حاجات العاملين ودوافعهم المختلفة.

ثالثاً: أهمية الحوافز :

يمثل نظام الحوافز دوراً فاعلاً وأهمية كبيرة في حل العديد من مشاكل الأفراد والمنشآت علي حد سواء وكذلك في تحقيق الأهداف التي تسعي المنشآت لتحقيقها. وذلك عن طريق تحفيز العاملين بشكل فعّال يساهم في رفع الكفاءة والأداء . وتأتي أهمية الحوافز من خلال الكثير من المزايا التي تحققها ومنها :-

1. تحقيق الزيادة في عوائد المنشأة من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين.
2. تساعد في إظهار قدرات وطاقات العاملين وحسن توظيفها.
3. تساهم في ربط أهداف المنشأة بالأهداف الشخصية للعاملين وتساعد في تحسين الوضع المادي والنفسي والاجتماعي لهم ، وهذا ضمن مفهوم الإدارة بالأهداف والنتائج.
4. تساعد علي خلق وإبتكار أساليب عمل جديدة تساهم في تقليص كلفة الإنتاج ، واعتماد أساليب حديثة من شأنها تقليص الهدر في الوقت والمواد الأولية والمصاريف الأخرى.
5. تساعد في حل الكثير من المشاكل التي تعاني منها الإدارات مثل إنخفاض قدرات الإنتاج وإرتفاع معدلات الغياب وذلك من خلال خلق الرضا عن العمل لدى العاملين.

رابعاً: أنواع الحوافز :

هناك تقسيمات متعددة للحوافز فيمكن تقسيمها إلى حوافز مادية ومعنوية. ويمكن تقسيمها من حيث التطبيق إلى حوافز فردية وجماعية.

الحوافز المادية :

وهي تتمثل في الأجر وساعات العمل والمكافآت وظروف وإمكانات العمل المادية وتتعدد أشكال هذه الحوافز وتختلف صورها من قطاع إلى آخر. وتتمثل هذه الحوافز في المكافآت المادية ويعتبر الحافز النقدي المادي من أهم طرق الحوافز في هذا الوقت. وذلك لأن النقود تشبع كل حاجات الإنسان تقريباً وهي حقيقة واقعة ذات أثر ملموس بعكس الوسائل الأخرى.وبالإضافة لذلك فإن النقود تتناسب مع مفهوم الناس عن العمل في الظروف الراهنة حيث إنه عن طريق المال تشبع ضروريات الحياة من مأكل ومسكن كما أنه ضروري للصحة والتعليم بالإضافة إلى توفير كماليات الحياة والمركز الاجتماعي كل ذلك يعتمد على المال إلى حد كبير. ويتمثل المال في الأجر الذي يتقاضاه الفرد مقابل ما يقوم به من عمل ويوزع هذا الأجر على العامل أو الموظف . وهي تختلف من منشأة لأخرى طبقاً لطبيعة العمل ونظام الأجور المتبع داخل كل منشأة وكل طريقة من هذه الطرق لها أثرها البالغ في حفز ودفع العامل لزيادة الأداء والاستمرار في العمل ومن هذه الطرق مثلا :

الأجر اليومي :

يوجد لهذه الطريقة عيب يتمثل في أنها لا تعطي الفرصة للموظفين أو العاملين لبذل جهد أعلى لشعورهم وإدراكهم بأنهم يتساوون من حيث النتيجة والأجر مع غيرهم من الموظفين غير الأكفاء إلا أنه على الرغم من ذلك فإن طريقة الأجر اليومي أو بالساعة أو بالأسبوع أو بالشهر تعطي الفرصة للعامل أو الموظف ليصل بإنتاجه إلى مستوى رفيع بغض النظر عن الوقت وليس هناك ما يؤدي إلى الإسراع في إنجاز عمله حتى يزداد أجره.

الأجر بالقطعة :

يرتبط أجر العامل أو الموظف في هذه الطريقة بكمية الإنتاج االتي يقوم بها لأنها تعطي فرصة لظهور الفروق الفردية وبطبيعة الحال يرتبط الإنتاج بالعمر وبالصحة والحيوية وهذه الطريقة تلقي بعبء الإنتاج على العمال أنفسهم فإذا زاد فهو في مصلحتهم وإذا قل انخفض أجرهم.

الأجر حسب احتياجات الفرد :

أي يزداد أجر العامل كلما زادت حاجاته ومع زيادة عدد أفراد أسرته.

العمـولات :

وهي تتمثل في حصول العامل أو الموظف على نسبة من الربح عن مجمل مبيعاته ويجب أن تكون هذه النسبة متفق عليها في عقد العمل وغالباً ما تكون هناك نسبة مبيعات محددة يجب أن يحققها الموظف أو العامل ليستحق أجره.

الأجر الشهري :

وهو الأجر الذي يتقاضاه الموظف أو العامل نهاية كل شهر عن ما قام به من عمل خلال الشهر حسب ما هو متفق عليه في عقد العمل.

وإذا كانت الأنواع السابقة تمثل أكثر أنواع الأجور المادية انتشاراً نجد أن هناك أنواعاً أخرى للحوافز والمكافآت والتي تمثل في صور مختلفة وعلى سبيل المثال:

العلاوات المستحقة بداية كل عام :

وهي تتمثل في الزيادة السنوية للعمال أو الموظفين وهي تحدد من خلال قانون العمل والذي يطبق على جميع العاملين بالدولة أو القطاع الخاص ويكون لها حد أقصى وحد أدنى.

مكافأة نوعية العمل:

وهي رتبة في الدرجة تمنح اعترافاً بالأداء ذي النوعية العالية والذي يجاوز الأداء المقرر للوظيفة من حيث نوعية وكمية العمل والمعرفة الفنية. وتمنح بالإضافة إلى الزيادة السنوية. ويجب أن يقضي الموظف داخل المنشأة 12 شهراً منذ بداية عمله وهي الفترة المطلوبة لاستحقاق هذه المكافأة بجانب التميز في العمل.

الاشتراك في الأرباح :

وهو نوع من حوافز العمل المتمثلة غالباً في القطاع الخاص من خلال توزيع جزء من أرباح العمل السنوية على العاملين بالمنشأة على أن تكون هذه الأرباح موزعة بالعدل على جميع العاملين بالمنشأة وهي طريقة بدورها تؤدي إلى اهتمام العامل بدوره وعمله وتزيد من ارتباط العامل بالمنشأة.

مكافأة العمل الخاص :

وهي مبلغ نقدي. وتمنح لموظف واحد أو لمجموعة من الموظفين تقديراً للعمل الخاص. أو الخدمة الخاصة غير الاعتيادية. أو الإنجاز التخصصي سواء كان مرتبطاً بالعمل. أو غير مرتبط به.

مكافأة الموظف العام : وهي مبلغ نقدي. أو جائزة عينية. أو كلاهما تمنح لموظف واحد من الموظفين في المنشأة في كل عام لتميزه وإبداعه في العمل ولإسهاماته البارزة بالعمل على أن يكون مستوفياً لمعايير استحقاق مكافآت الانضباط الوظيفي.

مكافأة الاقتراحات : وهي مبلغ نقدي يمنح لموظف واحد. أو مجموعة من الموظفين مكافأة على الاقتراح المقدم. بحيث يهدف هذا الاقتراح الذي يتقدم به الموظف إلى التطوير في مجال العمل مما يؤدي إلى توفير وخفض التكاليف وتحسين إجراءات وظروف العمل بالمنشأة.

مكافأة الانضباط في العمل:

وهي مبلغ نقدي يمنح لمجموعة من الموظفين في السنة بمعدل حصة واحدة لكل قطاع ومن شروطها الحضور المبكر إلى العمل وعدم التأخير. والتواجد في العمل وعدم الانصراف خلال الدوام. وعدم التغيب عن العمل إلا في الإجازات السنوية.

مكافأة نهاية الخدمة :

وهي مكافأة تقديرية. أو عينية تمنح للموظف الخاضع لقانون سن التقاعد عند انتهاء خدمته بسبب وصوله إلى سن التقاعد. أو لأسباب صحية. أو الوفاة. وتختلف نسبة هذه المكافأة من منشأة لأخرى.

الحوافز المعنوية :

وهي الاعتراف بأهمية الفرد وسبل التشجيع على العمل والعلاقات الجديدة بين الموظفين والمسئولين والشعور بالرضا الوظيفي . وتعتبر الحوافز المعنوية أحد الركائز ذات الأهمية القصوى في منظومة الحوافز التي تضعها المنشأة والتي بدونها لا يمكن أن تكتمل صورة الحوافز التي تشجع على العمل وتزيد من الأداء داخل المنشأة وذلك لأن الإنسان اجتماعي بفطرته وبطبعه ولا يمكن أن يعيش بعيداً عن احترام وتقدير الآخرين له.

كما أن الموظف له العديد من المطالب غير المادية وهذه المطالب تختلف من شخص لآخر ولكن يمكن حصر هذه المطالب أو الحاجات في الحاجة إلى الأمن والانتماء والمكانة الاجتماعية والعلاقات الطيبة برؤسائه، وزملائه أيضاً في حاجتهم إلى الاحترام سواء كان هذا الاحترام لنفسه أو احترام الآخرين له وذلك حتى يتكون لديه الإحساس بالثقة والكفاءة والمقدرة على العمل وعلى النقيض فإن نقص هذه الحاجات قد يولد فيه ذلك الإحساس بالضعف والعجز والإحباط.

وقد برهنت كثير من الدراسات والتجارب التي أخذها المسئولون في مواقع العمل والإنتاج المختلفة على أن هناك حوافز غير الحوافز المادية والتي لها تأثير كبير على تحفيز الموظف أو تزيد من ارتباطه بالعمل وهي تتمثل في الحوافز المعنوية كالمدح والتشجيع ووضع أسماء المجدين في لوحات الشرف والشهادات التقديرية. وللحوافز المعنوية صور عديدة ذكرنا جزءاً منها في المقدمة السابقة وسوف نوضح من خلال النقاط التالية صوراً لهذه الحوافز ولكن في الإطار المؤسسي كالآتي:

مكافأة مدة الخدمة : هي مكافأة تمنح للموظفين ذوي الخدمات الطويلة والذين يرجع لهم الفضل في تطوير عمل المنشأة أو الذين يمثلون القدرة والنشاط والجدية للآخرين وتشكل هذه المكافأة شهادة لخدمة عشر سنوات، وشهادة وميدالية لخدمة عشرون سنة، وشهادة وميدالية أكبر لخدمة ثلاثين سنة، وهي تمنح في حفل رسمي.

رسائل التقدير والإطراء :وتعرف رسالة التقدير بأنها تقدير كتابي للاعتراف بعمل معين أو خدمة جديرة بالتقدير، وكذلك رسالة الإطراء تقدير كتابي عن عمل يتجاوز المتطلبات العادية للواجبات الرسمية.

المدح والتأنيب : حيث يقدم المدح والثناء للأفراد عند قيامهم بأداء الأعمال الصحيحة السليمة وتوجيه اللوم والتأنيب للأشخاص عندما يقومون بأداء واجبات أو أعمال خاطئة غير سليمة.

التيسير الاجتماعي : يوجد التنافس عندما يعمل الأفراد على انفراد، أو في مجموعات ويجب أن يتوافر جو للمنافسة داخل المنشأة ولكن بصورة شرعية وهي تسمى بالمنافسة الإيجابية.

دوافع العمل النفسية : إن شعور الموظف بالاطمئنان على صحته وعمله ومستقبله وأولاده، بعيداً عن الخوف ومحاط بضروب مختلفة من التأمينات الاجتماعية ضد حوادث العمل، وأمراض المهنة والشيخوخة والبطالة والوفاة له دور كبير حيث ينعكس ذلك إيجابياً على أداء العامل لأن الشعور بالأمان شرط ضروري من شروط الصحة النفسية السليمة، وإذا كان أمن الفرد أساس توازنه النفسي فأمن الجماعة أساس الإصلاح الاجتماعي، وقد أشارت البحوث إلى علاقة الحوافز المادية والمعنوية بصحة العامل النفسية وزيادة إنتاجه وهي علاقة لها صور إيجابية.

دوافع العمل الاجتماعية : أن يكون الفرد موضع تقدير واحترام الآخرين وأن تكون له مكانته الاجتماعية وبمنأى عن نبذ المجتمع أي يتوفر لدى الفرد الشعور بأن له أهمية اجتماعية وأن وجوده وجهوده لها قيمة وتأثير على الآخرين ذلك لأن التقدير الاجتماعي يعزز الشعور بالأمن ويزيد من الرغبة في العمل الجماعي.

العمل والحاجة إلى التقدير : يطلق عليها حاجات الإنجاز؛ لأنها تتضمن تكوين علاقات مع الآخرين مثل هذه العلاقات تشمل الحب، الرضا، القبول، الصحبة، الصحبة، المكانة الاجتماعية.

العمل والحاجة إلى تحقيق الذات : والمقصود بها أن الإنسان يوجه كل إمكاناته وطاقاته ويسعى لاستغلالها داخل العمل، وذلك للوصول بها لطموحاته وأهدافه المنشودة بالعمل أي يضعها موضع الإنجاز وتعتبر هذه الحاجة هي التي تدفع الفرد للتعبير عن ذاته وإثبات شخصيته، وأن يقوم بأعمال نافعة ذات قيمة للآخرين من خلال القيام بعمله الموكول إليه.

دوافع الإنجاز : وتتمثل بشعور العامل بأن لديه الرغبة ليؤكد ذاته في عمله من خلال ما يقدمه من تحسينات وابتكارات، واختراعات للعمل أي إحساسه وشعوره بأن ما يقوم به من عمل يتوافق مع الأهداف المنشودة لوطنه والتي تسعى المنشأة لتحقيقها.

دوافع الاستقرار : أي حاجة العمال الصناعيين إلى شعورهم بالاستقرار بالعمل، وأن هناك عدالة في المعاملة ولا توجد تفرقة من حيث الترقية، أو استحقاق العلاوة وكذلك الاستقرار من ناحية المستقبل وما يحدث لهم في حالة حدوث إصابة عمل، أو في حالة الإصابة بأي مرض.

خامساً: أسس منح الحوافز :

نجد أن أهم معيار أو أساس علي الإطلاق لمنح الحوافز هو التميز في الأداء ، كما أن هناك معايير أخري مثل المجهود والأقدمية، وفيما يلي عرض لهذه الأسس أو المعايير :

1. **الأداء :** ويعتبر الأداء فوق العادي " أو التميز في الأداء" أو الناتج النهائي للعمل المعيار الأساسي لحساب الحوافز وربما الأوحد لدى بعض الحالات ، وهو يعني ما يزيد عن المعدل النمطي للأداء سواء كان ذلك في الكمية أو الجودة أو وفر في وقت العمل ،أو تقليل في التكاليف، أو وفر في أي مورد آخر.
2. **المجهود :** ويعتبر هذا المعيار أقل أهمية من معيار الأداء " أو الناتج النهائي" لصعوبة قياسه ، وذلك لأنه غير ملموس وواضح ، كما في أداء وظائف الخدمات ، والأعمال الحكومية .
3. **الأقدمية:** ويقصد بها طول الفترة التي قضاها الفرد في العمل، وتظهر أهمية علاوات الأقدمية في الحكومة بشكل أكبر من العمل الخاص وفي الغالب تأتي في شكل علاوات.
4. **المهارة :** إن نصيب هذا المعيار محدود جداً ولايساهم إلا بقدر ضئيل في حساب حوافز العاملين فبعض المنظمات تعوض وتكافئ الفرد علي ما يحصل عليه من شهادات أعلي أو رخص أو براءات أو إجازات أو دورات تدريبية.
5. **اعتماد الحافز على السلوك:** ويعني ذلك أن يأتي الحافز على أثر سلوك محدد، وهذا يتطلب أن يكون في المنشآت سياسات وقواعد للحوافز توضح متى، وكيف يمكن للموظف الحصول على الحافز سواء كان الحافز إيجابياً، أو سلبياً وأن يكون الموظفون على علم بهذه السياسات.
6. **التوقيت :** ويقصد بذلك بأن يأتي الحافز بعد السلوك مباشرة لأنه كلما طالت الفترة بين السلوك والحافز أصبحت العلاقة بينهم علاقة غامضة ومتناقضة.
7. **حجم الحافز:** وهذا يتعلق بصغر أو كبر الحافز، والصغر والكبر مصطلحات نسبية ولكن المقصود بها أن يكون " الجزاء من جنس العمل" على قدر العمل ويمكن أن يصبح الحافز بدون فائدة إذا لم يعرف الموظف من خلال سياسة وقواعد الحوافز بالمنشأة ما يجب عليه القيامة به للحصول على الحافز من نوع معين وكيفية معينة.
8. **تصنيف الحافز :** للحوافز تصنيفات كثيرة منها الحوافز المادية والمعنوية والإيجابية والسلبية والداخلية والخارجية والمهم هنا هو أن يتعرف المشرفون على الحوافز الأكثر تأثيراً على الموظف الذي يرغب في تحفيزه.
9. **الثبات :** وهو المساواة في تطبيق الحافز فإذا عمل موظف عملاً جيداً وحصل على مكافأة نظير ذلك العمل فإنه من الطبيعي أن يحصل أي موظف على نفس المكافأة إذا عمل نفس عمل الموظف السابق .

سادساً: مراحل تصميم نظام الحوافز :

هناك أنظمة متعددة للحوافز والمقصود بهذه الأنظمة هي الطرق المحددة والمدروسة لإرساء نظام للحوافز داخل المنشأة ونستعرض هنا المراحل المتبعة لتصميم هذه النظم داخل المنشأة.

المرحلة الأولى : قياس الأداء :

وذلك بوضع كل مجموعة متشابهة معاً ليسهل قياس الأداء لكل مجموعة مهنية على حدة حتى يمكن معرفة عدد الوحدات التي يمكن إنجازها في زمن معين وبطبيعة الحال فإن لكل عمل سواء كان العمل بسيطاً أو معقداً طريقة فضلى لأدائه يمكن التوصل إليها باستخدام أسلوب دارسة الوقت والحركة والأداء والإنتاج وتعريض هذه المجموعات لمجموعة من الحوافز المختلفة ، والمقصود بالحوافز هنا النظام الذي يمكن معرفة العلاقة بين هذه الحوافز ومستوى أداء الفرد أو الجماعة.

وتسعى هذه الخطوة إلى تحديد وتوصيف الأداء المطلوب ، كما تسعى إلى تحديد طريقة قياس الأداء الفعلي وتستدعي هذه الخطوة مجموعة من المتطلبات منها :

1. وجود وظائف تتناسب طبيعتها مع إمكانات العاملين بها.
2. وجود عدد كافٍ للعاملين.
3. أن يطبق النظام من خلال إدارة محددة، وعدة إدارات داخل المنشأة.
4. وجود سيطرة كاملة للفرد على تحديد ميزانية الحوافز.

ويقصد بذلك المبلغ الإجمالي المتاح للمدير لنظام الحوافز لكي ينفق على النظام، كما يجب أن يغطي المبلغ الموجود في ميزانية الحوافز البنود التالية:-

أ. **قيمة الحوافز والجوائز :** وهو يمثل الغالبية العظمى لميزانية الحوافز والتي تتضمن بنوداً جزئية عن المكافآت والعلاوات والرحلات والهدايا وغيرها.

ب. **التكاليف الإدارية :** وهي تتضمن بنوداً جزئيه مثل تكاليف تصميم النظام وتعديله والاحتفاظ بسجلاته واجتماعاته وتدريب المديرين على النظام.

ت. **تكاليف الترويج :** وهي تعطي بنوداً مثل النشرات والكتيبات التعريفية والملصقات الدعائية والمراسلات والحفلات.

المرحلة الثانية :متطلبات تطبيق نظام الحوافز

يحتاج نظام الحوافز إلى أسس يمكن تلخيصها في الآتي:

1. بطاقة (وصف وظيفة) لكل وظيفة ، تحدد كل الأبعاد المرتبطة بالوظيفة.
2. تقييم الوظيفة بما يحدد الأهمية النسبية لكل وظيفة، والتي على أساسها يتم تحديد الأجر المدفوع لشاغل الوظيفة.
3. معدلات الانحراف السلبية والايجابية عن المعدل العادي ونظام حفزها المادي والمعنوي والأدبي

المرحلة الثالثة : قياس النتائج :

يجب على المنشأة أن تضع لنفسها هدفاً معيناً يستحق بعده حصول العمال على الأجور التشجيعية وأن تُدأوم على جمع البيانات الخاصة بالإنتاج والمتعلقة بذلك ، حتى يتمكن العاملون من معرفة نتائج جهودهم أولاً بأول وإجراء المقارنات بين كل الأقسام ليزيد ذلك من إنتاجهم وحثهم على العمل.

سابعاً : الصعوبات التي تواجه تطبيق الحوافز المادية:

تواجه الحوافز المادية مجموعة من الصعوبات يمكن تلخيص أهمها في الآتي:

1. إن تأثير الحوافز المادية يقتصر على مدى حاجة الأفراد إلى النقود. وهذا يرتبط بأعبائهم العائلية وعندما يغطي العمل الذي يقوم به الفرد احتياجاته فإن إنتاجياته بعد ذلك تقل. ولكنها حقيقة غير مؤكدة حيث إنها تختلف من شخص لآخر حسب مدى احترامه وتقديره للعمل الذي يؤديه.
2. يختلف أثر الحافز النقدي من مهنة لأخرى ففي حالة الأعمال اليدوية مثل المصانع والحرف فإنهم لا ينظرون كثيراً للترقية بل ينظرون أكثر للمال أما أصحاب المهن الإدارية فيفضلون الشهرة والترقية وتحقيق الذات عن الحوافز النقدية نسبياً مع اختلاف ظروف الحياة وأعبائها من شخص لآخر.
3. إن الحوافز المادية أو النقدية وخاصة الفردية تلغي دور الجماعة وتأثيرها وذلك في ظل غياب المنافسة الشرعية. وما تسمى بالمنافسة الإيجابية.
4. عدم توافر الميزانية الكافية لتوفير النظام الجيد لهذه الحوافز.
5. عدم قدرة العاملين أو المشرفين داخل المنشأة على القيام بإرساء نظام فعال للحوافز.
6. عدم وضوح الرؤية لدى العاملين عن نظام الحوافز القائم داخل المنشأة.
7. عدم المصداقية وغياب العدل في توزيع الحوافز واختيار من يستحقونها.

ثامناً : نظريات الدوافع والحوافز :

وضعت العديد من نظريات الدوافع والحوافز من قبل الكثير من العلماء يتم تناولها في الآتي:

1. نظرية الثواب والعقاب :

تعتبر نظرية الثواب والعقاب من أقدم النظريات في مجال الحفز. وكان من الذين أعطوا اهتماماً كبيراً لهذه النظرية العالم فردريك تايلور وتقوم هذه النظرية على أساس تقديم مكافأة للأفراد المجيدين ومعاقبة المخطئ . وخوف العامل من العقاب أو رغبته في الحصول على المكافأة كان الحافز وراء قيام الفرد بسلوك ايجابي لتحسين الأداء

وتعتبر هذه النظرية تقليدية جداً في مجال التحفيز ولا ينصح باستخدامها إلا في حالات معينة.

2. نظرية التدرج الهرمي للحاجات الإنسانية :

قدم أبراهام ماسلو هذه النظرية عام 1943م حول تدرج الحاجات للإنسان . حيث اعتبرت من أهم نظريات الدوافع. يرى ماسلو أن الإنسان في عمله مدفوع لكي ينجز عمله برغبته في إشباع حاجاته الداخلية حيث يفترض وجود بعض الأساسيات في نظريته وهي :

- أن الحاجة التي تؤثر في السلوك هي حاجة غير مشبعة.
- حاجات الإنسان تتخذ في إشباعها تدرجاً هرمياً.
- تبدأ عملية ظهور الحاجات عندما تبدأ الحاجة الأولى في الإشباع بدرجة مرضية. وقد صنف ماسلو هذه الحاجات في تدرجه الهرمي على النحو التالي:

1. الحاجات الفسيولوجية (المادية) : تتمثل هذه الحاجات في الحاجات ذات العلاقة بتكوين الإنسان كالماء والهواء والأكل والجنس حيث تعمل على حفظ التوازن الجسدي وصيانة الفرد للبقاء والمقاومة والاستمرارية في حياته . وتعتبر من اقوى أنواع الدوافع .

2. **حاجات الأمن والضمان** : وهذه الحاجات تتمثل في توفير البيئة الآمنة والمساعدة على استقرار الفرد وبقائه مثل الأمن، الثبات، الحماية، الحرية..ألخ، وهنا ينعكس على عمل مستقر يوفر الأجر الكافي والحماية الكافية.

3. **حاجات الانتماء والصداقة** : تبدأ حاجات الانتماء والصداقة على اثر تلبية الحاجات السابقة حيث بها الحاجات الاجتماعية من الحب والتعاطف والانتماء مع الآخرين وعدم إشباع هذه الحاجات سوف يترتب عليها عدم قدرة الفرد على التكيف في مجتمعه.

4. **حاجات الاحترام** : وهي حاجات الإنسان ورغبته في تكوين صورة ايجابية عن نفسه واعتراف الآخرين به وبأهميته بين الناس من حيث السمعة الحسنة والمكانة الاجتماعية . وهذا يقود إلى الشعور بالثقة بالنفس.

5. **الحاجة إلى تحقيق الذات** : وهذه الحاجة تظهر رغبة الفرد في تحقيق ما يتلائم مع قدراته. وهناك عدة انتقادات وجهت لهذه النظرية وهي:

أ. لم تخرج النظرية عن كونها تقسيماً منسقاً ومنطقياً للحاجات الأساسية للفرد.

ب. لم تعط إجابة قطعية عن جوهر الدافعية فقد اقترحت وجود علاقة بين الإشباع والدافعية ولكنها لم توضح كيف يمكن إشباع الحاجة ذاتها.

ت. يعني التسلسل للحاجات ضمناً أن الأفراد يدركون هذه الحاجات والأهمية النسبية لكل منها.

3. نظرية العاملين :

ركزت نظرية العاملين لهيرزبرج على الرضا الوظيفي وعدم الرضا الوظيفي ويرى هيرزبرج أن كلاهما متعلق بعوامل مختلفة ويظهر ذلك في فلسفة هذه النظرية كما يلي :

أ. إن الرضا العام عن العمل وعدم الرضا يعتبران شيئين منفصلين . وهذا يعني أن نقيض أو عكس الرضا هو عدم وجود رضا وليس استياء. وإن نقيض أو عكس الاستياء هو عدم وجود استياء وليس رضا.

ب. إن العوامل التي تسبب الشعور بالرضا عن العمل لا تسبب الشعور بالاستياء الشديد. والعوامل التي تسبب الشعور بالاستياء من العمل لا تسبب الشعور بالرضا التام.

ج. العوامل التي تسبب الشعور بالرضا عن العمل هي عوامل دافعة تتمثل في الانجازات والاعتراف من الزملاء والإدارة ، طبيعة العمل نفسه ، التقدم والترقي.

وتتمثل العوامل التي تسبب الشعور بالاستياء في العوامل الصحية مثل سياسة الإدارة والإجراءات والإشراف،العلاقة مع الرؤساء والزملاء ، الحياة الشخصية والحالة الاجتماعية والضمانات.

وعندما تزداد درجة إشباع العوامل الصحية يقل الشعور بالاستياء إلى درجة الصفر. وهناك انتقادات موجه لهذه النظرية وهو ليس هناك معيار أو مقياس للتفرقة بين الشعور بالرضي التام والاستياء الشديد . حيث اعتمدت النظرية على التقدير الشخصي.

4.نظرية الإنجاز :

قدم ديفيد ماكليلاند نظريته التي يرى فيها ان لدى الفرد ثلاثة حاجات رئيسة هي:

أ. **الحاجة إلى القوة** : الأفراد الذين يكون لديهم الحاجة إلى القوى يبحثون عن فرص للمركز والسلطة لذلك فإنهم يندفعون لتلك الأعمال التي توفر لهم ذلك.

ب. الحاجة إلى الانجاز: الأفراد الذين لديهم هذه الحاجة يبحثون عن فرص لحل المشكلات والتحدي.

ت. **الحاجة إلى الانتماء** : الأفراد الذين لديهم هذه الحاجة يجدون في المنشأة فرصة لتكوين علاقات الصداقة من خلال المهام التي تتطلب التفاعل المتكرر مع زملاء العمل.

5. نظرية التوقع :

قدم فكتور فروم نظريته التي تقوم على اعتبار أن سلوك الفرد يسبقه عملية مفاضلة بين عدة بدائل. ويرى فروم أن الدافع هو محصلة التفاعل بين قوة الجذب ودرجة توقع الفرد لتحقيق هذه العوائد كنتيجة للأداء. حيث يعتبر التوقع تقدير الفرد لاحتمال تحقق المنفعة . وبمعنى آخر تغير قوة الحفز عند الفرد لبذل الجهد اللازم لانجاز عمل ما يعتمد على مدى توقعه في النجاح بالوصول إلى الانجاز وهذا التوقع الأول في نظريته . وأضاف بأنه إذا حقق الفرد انجازه فهل سيكافأ على هذا الانجاز أم لا ؟ وهذا هو التوقع الثاني عند فروم.

وعلى هذا النحو يتضح أن هناك نوعان من التوقع :

النوع الأول هو : قناعة الفرد بان القيام بسلوك معين سيؤدي إلى نتيجة معينة .

النوع الثاني هو : ترقب الفرد للنتائج المتوقعة لسلوكه.

6. نظرية التعزيز :

قدم سكينر نظريته التي اعتمدت على العوامل البيئية الخارجية التي تحدد السلوك الإنساني . وبالاعتماد على مبدأ من مبادئ علم النفس إلا وهو "اثر التعزيز على الاستجابة".

أكدت النظرية أن نتائج السلوك يتوقف عليها مارسو تكرار التصرفات فإذا كانت النتائج مشجعة وتؤدي إلى الحصول على مكافأة فسيحدث هذا تاكيداً لهذا السلوك . وبالتالي يمكن ضمان بقائه واستمراريته ولكن إذا لم تصل نتائج السلوك إلى تحقيق المكافأة فالنتيجة هي الإحباط وعدم التشجيع وبالتالي عدم تكرار هذا السلوك.

وتزيد نتائج الأعمال التي يتم مكافأتها ايجابياً من قوة التحفيز . بمعنى أنها تؤدي إلى زيادة معدلات الاستجابات وبالتالي إلى زيادة احتمالات تكرار السلوك والعكس صحيح إذا ما تمت المكافأة بشكل سلبي.ويميل الفرد عادة إلى تكرار السلوك الذي يعود إليه بالإشباع في حاجاته ورغباته وهو ما يعرف بالسلوك الهادف كما انه لا يميل إلى تكرار السلوك الذي لا يحقق الإشباع وهو ما يعرف بالسلوك المحبط.

الخاتمة :

لا يمكن للمنشآت تحقق أهدافها إلا من خلال وجود آلية عمل ونظام محدد لإدارتها بالشكل الأمثل . وأن يتم تقنين مثل هذه الحوافز ليتم منحها لأصحاب التميز في العمل. على أن يكون الحافز على قدر العمل. وهناك عنصر يجب أن تعيه المنشآت وهو تقييم مستوى الحوافز ومدى فاعليتها بالنسبة للموظف وذلك من خلال تقييم أداء الموظفين من خلال التقييم الدوري لكل العاملين في المنشأة.

أهم النتائج المستفادة لنظام الحوافز المادية والمعنوية:

1. زيادة نواتج العمل من حيث كميات الإنتاج والجودة والكفاءة في الأداء وسرعة التنفيذ والتطوير في الأداء وزيادة فاعليته.
2. تخفيض الفاقد في العمل ومن أمثلته تخفيض التكاليف وتخفيض الفاقد في الموارد البشرية "أي زيادة ولاء العاملين للمنشأة ".
3. إشباع احتياجات العاملين بشتى أنواعها وعلى الأخص ما يسمى بالتقدير والاحترام والشعور بالمكانة والشعور بالرضا.
4. جذب العاملين إلى المنشأة ورفع روح الولاء والانتماء.
5. تنمية روح التعاون بين العاملين وتنمية روح الفريق والتضامن.
6. تمكين المنشأة من تحقيق أهدافها.

أهم التوصيات :

هناك شروط يجب مراعاتها أو توفيرها لضمان نجاح نظام الحوافز:

1. لابد من وجود صلة وثيقة بين الحافز وأهداف العمل.
2. أن ترتبط الحوافز بأهداف الأفراد والمنشآت معاً.
3. اختيار الوقت المناسب للتحفيز وضمان الوفاء بالالتزامات التي تقررها الحوافز.
4. ضمان العدالة والمساواة بمعنى عدم تعميم الحوافز بل تقنينها.
5. إدراك الأفراد للسياسة التي تنظم الحوافز فتوضع لهم ليكونوا على بينة وعلم بها.
6. أهمية تفهم الفرد للعلاقة بين الأداء المميز وليس الأداء العادي وبين الحصول على الحافز.

قائمة المراجع

(1) الكتب :

1. احمد صقر عاشور، القوى العاملة "الأسس السلوكية وإدارة البحث التطبيقي"، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1983م.
2. أحمد ماهر، "السلوك التنظيمي مدخل بناء المهارات"، الإسكندرية ، الدار الجامعية 2003م.
3. خضر كاظم حمود، "السلوك التنظيمي" ، الطبعة الأولي ، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2002م.
4. سناء الموسوي ، "إدارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها" ، الطبعة الأولي،عمان ، دار مجد لأوي ، 2004م.
5. سيد الهواري ، "الإدارة بالأهداف والنتائج" ،القاهرة ، دار النهضة العربية، 1979م.
6. ضرار العتيبي وآخرون، "العملية الإدارية" (مبادئ وأصول وعلم وفن) ،عمان، دار اليازوي للطباعة والنشر، 2007م.
7. علي عباس، "أساسيات علم الإدارة"، الطبعة الأولي، عمان، دار المسيرة 2004م.
8. علي محمد رباعية ، "إدارة الموارد البشرية" (تخصص نظم المعلومات الإدارية) ، الطبعة الأولي ،عمان ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2003م.
9. عمر وصفي عقيلي،"إدارة الموارد البشرية المعاصرة بعدإستراتيجي"،عمان، دار وائل للنشر، 2005م.
10. محمد سيد احمد عبد المتعال ،"إدارة الموارد البشرية"، بيروت، دار المريخ ،(د.ت).
11. محمد عباس الحاج ، "أساسيات الإدارة الحديثة" ، جامعة النيلين ، 2013م.
12. محمود السيد النيل،"علم النفس الصناعي"، بحوث عربية وعالمية (بيروت، دار النهضة ، 1985م.
13. مؤيد سعيد السالم ، عادل حرحوش صالح ، "إدارة الموارد البشرية "مدخل إستراتيجي"، الأردن،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ،2002م.

(2) الرسائل الجامعية :

1. علي مفتاح البرشني، دور الحوافز في رفع الكفاءة الإنتاجية (دراسة تطبيقية على مصنع الحديد والصلب بالجماهيرية العربية ، ليبيا) ، (جامعة النيلين ، رسالة دكتوراه غير منشور ، 2006م).

(3) الدوريات :

1. حسن سليمان عباس، ورقة بحثية بعنوان (الحوافز هل هي عبء إضافي أم بها ما يبررها، قدمت إلى الكلية الالكترونية للهندسة المالية،2013م).

قراءة أولية لمعايير التقارب في إطار برنامج التعاون النقدي الأفريقي

بدر الدين حسين جبرالله

نائب مدير إدارة السياسات

ورقة عمل

مقدمـــــة :

تهـــدف هـــذه الورقـــة الـــي دراسة معايير التقارب Convergence Criteria في برنامج التعاون النقدي الأفريقي والتعريف بالجهة التي ترعي ذلك البرنامج من خلال إعطاء فكرة عن نشأة جمعية البنوك المركزية الأفريقية وأهدافها، وسرد كيفية إختيار وقياس وتطوير المعايير التي أقرتها الجمعية والملاحظات التي أدخلت عليها وأسباب إختيارها ومقارنتها بالمعايير المستخدمة في التجمعات الإقتصادية المختلفة بالقارة الأفريقية. أيضاً تتناول الورقة إستراتيجية إنشاء البنك المركزي الأفريقي في نسختها الأولي و المراحل الزمنية الموضوعة كإطار زمني لتبني برنامج التعاون النقدي الأفريقي و السياسات والإجراءات المطلوب تنفيذها في كل مرحلة بما في ذلك ترتيبات إنشاء المؤسسات الداعمة لفكرة الوحدة النقدية الأفريقية، وتختتم بالتحديات التي يمكن أن تواجه السودان كدولة عضو في الإتحاد الأفريقي وجمعية محافظي البنوك المركزية الأفريقية، في سبيل تبني تنفيذ تلك المعايير وتوصيات عامة لضمان الإلتزام بتطبيق كافة المتطلبات التي تضمن الإستفادة الكاملة من الفرص والمصالح التي توفرها عضوية الإتحاد النقدي الأفريقي.

تقـــوم جمعيـــة البنـــوك المركزيـــة الأفريقيـــة Association of African Central Banks علي رعاية البرامج والقضايا النقدية والمالية في القارة الأفريقية بحكم المهام الموكلة لها، وقد نوقشت فكرة إنشاء الجمعية لأول مرة في 25 مايو 1963م في قمة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية التي عقدت في أديس أبابا – أثيوبيا، حيث تم الإتفاق علي إنشاء لجنة إعداد إقتصادية تحضيرية لدراسة عدد من القضايا المالية والنقدية بالتعاون مع الحكومات والتشاور مع المفوضية الإقتصادية الأفريقية، وفي هذا الإطار إنبثقت جمعية محافظي البنوك المركزية الأفريقية وعقدت أول إجتماعاتها في أديس أبابا – أثيوبيا في الفترة من 15 22– فبراير 1965م، وتضم في تكوينها الهيكلي جمعية عمومية للمحافظين بالقارة الأفريقية، مجلس محافظين وسكرتارية تنفيذية دائمة مستضافة بواسطة البنك المركزي السنغالي في داكار، ومن اهم أهداف الجمعية تشجيع وتطوير التعاون في المجال النقدي والمصرفي والمالي في القارة، والمساعدة في صياغة الموجهات والبرامج التي تساعد الدول الأفريقية علي الوصول الي إتفاقات وتفاهمات

فى تلك المجالات، وتعزيز الجهود الرامية الي تحقيق الإستقرار المالي والمستوي العام للأسعار فى القارة.

إتبع مجلس محافظي البنوك المركزية الأفريقية برنامج زمني مرحل لعملية التقارب الإقتصادي فى إطار الهدف العام بتبني عملة واحدة وبنك مركزي أفريقي وصولاً الي مرحلة الوحدة النقدية الكاملة. ويعتبر عدد من الإقتصاديين أنه علي الرغم من أن الدول الأعضاء التي ترغب فى تكوين إتحاد نقدي تتنازل طوعاً عن السياسات النقدية كأداة لإستقرار الإقتصاد الكلي، لكن قد يكون الإتحاد مصدراً لمنافع ومصالح هامة للدول الأعضاء، وتتمثل المنافع فى جملة أمور ذات علاقة بإزالة كل التكاليف المرتبطة بسعر العملة ومخاطر سعر الصرف فى العلاقات الإقتصادية بين الدول الأعضاء فى الإتحاد النقدي، وكذلك تعزيز إستقرار الأسعار والعمالة ونمو الناتج الحقيقي. ولذلك فإن إنشاء إتحاد نقدي علي أساس عملة واحدة وبنك مركزي واحد يتطلب من الدول الأعضاء تحقيق تقارب فى أداء الإقتصاد الكلي قبيل الوصول الي مرحلة الإتحاد النقدي.

إختيار، تعريف وقياس معايير التقارب فى برنامج التعاون النقدي:

إن فكرة معايير التقارب كشرط ضروري للوصول الي مرحلة الإتحاد النقدي، تم تبنيها فى عدد من التجمعات الإقتصادية والإتحادات النقدية . وهي نتيجة منبثقة عن نظرية منطقة العملة المثلي التي طورها الإقتصادي Mundell فى العام 1962م. وبإختصار فإن التقارب الإقتصادي يعتبر عامل مهم جداً لتحقيق إستقرار الإقتصاد الكلي فى الدول التي تطمح لتكوين إتحاد نقدي.

ولتقييم التقارب فى القارة الأفريقية فإن مجلس محافظي البنوك المركزية الأفريقية طور برنامج للتعاون النقدي AMCP وذلك خلال إجتماعه السنوي الذي عقد فى الجزائر فى شهر سبتمبر 2002. وكان البرنامج يقوم علي إطار عملي لتقارب الإقتصاد الكلي، موضحاً معايير التقارب والمدي الزمني لتحقيق تلك المعايير وقد كانت فى بداياتها كما هي ملخصة فى الجدول (1) أدناه.

جدول (1) معايير التقارب الأولية والثانوية

المعايير الأولية	المعايير الثانوية
معدل تضخم سنوي 3%	عدم تراكم متأخرات دفع محلية وتسييل كل المتأخرات القائمة
نسبة عجز الموازنة بدون المنح الي الناتج المحلي أقل من 3%	الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي تفوق أو تعادل نسبة 20%
تقليل تمويل البنك المركزي للموازنة العامة	الأجور والمرتبات كنسبة من الإيرادات لا تتعدي 35%
إحتياطيات خارجية تفوق أو تعادل إستيراد 6 أشهر	توظيف 20% علي الأقل من الإيرادات المالية فى الإستثمار الرأسمالي
	المحافظة علي سعر فائدة حقيقي موجب
	المحافظة علي إستقرار سعر الصرف الحقيقي

المصدر: تقارير إجتماعات الجمعية العمومية لمحافظي البنوك المركزية الموضوعة علي صفحة الجمعية علي الشبكة الدولية للإنترنت WWW.AACB.org

بعد مراجعة التقارير التي تسلمها مجلس محافظي البنوك المركزية الأفريقية لأول مرة من المجموعات الخمس التي تتشكل منها الجمعية (مجموعة شمال أفريقيا ومجموعة غرب أفريقيا ومجموعة الجنوب الأفريقي ومجموعة وسط أفريقيا ومجموعة شرق أفريقيا)، حول التقدم فيما يتعلق بتبني تطبيق متطلبات برنامج التعاون النقدي فقد إتضح من خلال تلك التقارير أن الدول الأعضاء عموما قد فشلت فى تحقيق معايير التقارب، وقد أشارت تقارير التقييم الي أن هنالك إختلاف فى معايير التقارب نفسها داخل المجموعات الفرعية علي الرغم من أن البرنامج قد أفرد إطار عملي مرجعي لكل.

خلال الإجتماع الـ38 للجمعية العمومية لمحافظي البنوك المركزية ألأفريقية الذي عقد فى ملابو عاصمة دولة غينيا الإستوائية فى 14 أغسطس 2015، أحيط المجلس علماً بمستوي تبني برنامج التقارب خلال عام 2014، و وقف علي الصعوبات التي واجهتها الدول الأعضاء وحالت دون تحقيقها المعايير الأولية، وعلي الرغم من قرار الجمعية العمومية خلال إجتماعاته فى موريشيوس بتمديد المرحلة الثالثة لبرنامج التعاون النقدي والتي كان يفترض أن تنتهي في عام 2014، إستمرت معظم الدول الأعضاء فى عدم الوفاء بمستهدفات البرنامج فى المرحلة الثالثة، وبناء علي ذلك طلب المحافظون إنشاء فريق خبراء يتم إختيارهم من البنوك المركزية الأفريقية بهدف مراجعة معايير تقارب الإقتصاد الكلي من حيث التعريف، القياس والتوحيد علي مستوي المجموعات الفرعية وعلي مستوي القارة الأفريقية، وخلال إجتماعاته التي عقدت فى مدينة داكار بتاريخ 3 مارس 2016 طلب مجلس محافظي البنوك المركزية الأفريقية من فريق الخبراء عرض التقرير للجمعية العامة فى أغسطس 2016، وقد عقد فريق الخبراء عدد من الإجتماعات بكل من الكاميرون خلال مايو 2016 وفى نيجيريا فى أغسطس 2016، وبعد أخذ ملاحظات الدول الأعضاء فى الإعتبار، وجه مجلس المحافظين فريق الخبراء بضرورة عمل الآتي:

- إضافة تبريرات للمعايير التي تم إختيارها وتحديد الحدود القصوي Thresholds للمعايير.
- وضع إطار زمني لإنشاء البنك المركزي الأفريقي ضمن إستراتيجية اللجنة المشتركة بين المفوضية الإقتصادية بالإتحاد الأفريقي ومجلس محافظي البنوك المركزية الأفريقية.
- تسليم التقرير للبنوك المركزية الأعضاء و مجموعات الأقاليم الفرعية للتعليق.
- عرض التقرير علي الإجتماع رقم 40 للجمعية العمومية لمحافظي البنوك المركزية المجدولة 17 أغسطس 2017 بجنوب أفريقيا.

ولتمكين فريق الخبراء من إنجاز هذه المتطلبات فقد وافق رئيس جمعية محافظي البنوك المركزية الأفريقية وقتها – محافظ البنك المركزي النيجيري- علي عقد إجتماعات الخبراء فى شهر يونيو 2017 بالبنك المركزي النيجيري. وقد خرج فريق الخبراء بملاحظات أساسية علي المعايير الأولية حيث توصل الفريق الي أن كل المجموعات الخمس فى الأقاليم الفرعية تستخدم نفس المعايير الأولية وهي متوافقة مع برنامج التعاون النقدي غير أن هنالك عدد من الإختلافات نستعرضها حسب كل معيار كمايلي:

معيار نسبة عجز الموازنة الكلي / الناتج المحلي الإجمالي:

بالنسبة لمجموعة شرق أفريقيا فهي تحسب العجز بعد إستبعاد بند المنح، ومؤشرها كنسبة الي الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يكون أقل من 3% وكذلك مجموعات الجنوب الأفريقي والشمال و الوسط، عدا مجموعة غرب أفريقيا والتي تضمن بند المنح فى عملية حساب عجز الموازنة .

معيار التضخم:

إتضح أن هنالك حاجة للإتفاق حول التعريف علي مستوي الأقاليم الفرعية لإستخدام معدل واحد لقياس التضخم، هل يكون متوسط التضخم العادي أم الأساسي، فمجموعة شمال أفريقيا ومجموعة شرق أفريقيا تستخدم نفس المعيار علي أساس متوسط للتغير فى الرقم القياسي للمستهلك فى الحضر – U ban ولا تتوفر معلومات فى الأقاليم الأخري عن ما إذا كان المقصود التضخم العام أم الأساسي أم مخفض الناتج المحلي الإجمالي GDP Deflator . وهنالك إختلاف كذلك فى الحدود القصوي فهي تتراوح بين 3% و 5% و 10%.

معيار تمويل البنك المركزي للحكومة :

هنالك إختلاف فى الحدود القصوي تتراوح من مستوي عدم السماح بالتمويل، الي تقليل التمويل ليكون فى حدود 10% من متوسط الإيرادات الضريبية لثلاث سنوات سابقة.

معيار نسبة الإحتياطيات الخارجية الي الواردات :

بإستثناء مجموعة غرب أفريقيا فإن كل مجموعات الأقاليم الأخري تستخدم حد أدني للإحتياطيات الخارجية بما يعادل إستيراد 6 شهور. وأشارت مجموعات غرب وسط وشمال أفريقيا الي مصطلح إجمالي الإحتياطيات الخارجية بينما مصطلح إحتياطيات خارجية ذكر فى مجموعات شرق وجنوب أفريقيا. وهنالك حاجة الي تحديد هل المقصود هو إجمالي الإحتياطيات ام صافي الإحتياطيات. وتعريف طريقة الإحتساب هل بناء علي الإستيراد خلال العام السابق ام علي الإستيراد المتوقع.

الجدول (2) يوضح معايير التقارب المطبقة في المجموعات الخمسة المكونة للأقاليم الفرعية.

المعـــــيار	مجموعة شرق أفريقيا	مجموعة جنوب أفريقيا	مجموعة غرب أفريقيا	مجموعة وسط أفريقيا	مجموعة شمال أفريقيا
عجز الموازنة/ الناتج المحلي الإجمالي	% 3	% 3	% 3 ≥	% 3	% 3
معدل التضخم	% 5		% 10	% 3	% 5
تمويل البنك المركزي للحكومة	0.0	أقل ما يمكن	% 10	0.0	0.0
الإحتياطيات الخارجية/ الإستيراد	6 ≤ أشهر	< من 6 أشهر	< من 3 أشهر	< من 6 أشهر	< من 6 أشهر

المصدر: تقارير إجتماعات الجمعية العمومية لمحافظي البنوك المركزية الموضوعة علي صفحة الجمعية علي الشبكة الدولية للإنترنت.WWW.AACB.org

ملاحظات الخبراء علي معايير التقارب والمقاييس المستخدمة فى التجمعات الإقتصادية بالقارة :

التجمعات الإقتصادية فى القارة الأفريقية تشمل تجمع شرق أفريقيا EAC وتجمع دول وسط أفريقيا ECCAS وتجمع دول غرب أفريقيا ECOWAS وتجمع جنوب وشرق أفريقيا COMESA وهنالك تجمع الجنوب الأفريقي للتنمية SADC وتجمع دول المغرب العربي AMU. ولأغراض المقارنة فقد عمد فريق الخبراء علي دراسة المعايير المطبقة فى كل تجمع للإستفادة منها فى تدعيم وتوحيد المعايير لكل المجموعات الفرعية المكونة للقارة.

بالنسبة لمعيار نسبة عجز الموازنة العامة فهنالك تجمعين يضمنان بند المنح فى تحديد حجم العجز الكلي. وثلاث تجمعات تستبعد بند المنح. وتتفق كل التجمعات الإقتصادية حول الحد الأقصي لنسبة العجز الي الناتج المحلي الإجمالي فى حدود 3%. أما فيما يتعلق بمعيار معدل التضخم فهنالك إختلاف فى الحدود القصوي المستخدمة فتجمع وسط أفريقيا و تجمع جنوب وشرق أفريقيا يستخدمان معدل 3% وبقية التجمعات تستخدم مستويات مختلفة.

فيما يتعلق بمعيار تمويل البنك المركزي للحكومة فقد إختلفت حوله التجمعات الإقتصادية. فنجد أن تجمعي غرب أفريقيا والجنوب الأفريقي للتنمية يستخدمان نسبة من الإيرادات الضريبية خلال العام السابق لتحديد حجم تمويل البنوك المركزية للميزانية العامة. وتجمع وسط أفريقيا يستخدم تقليل حجم التمويل للحد الأدني وتتصور بقية المجموعات إمكانية إستبعاده تماماً.

بالنسبة لمعيار نسبة الإحتياطيات الخارجية للواردات فنجد أن التجمعات الإقتصادية تستخدم حدود تتراوح بين ما يعادل إستيراد 3 الي 6 أشهر . وهنالك حاجة الي توضيح هل هي علي أساس إجمالي ام علي أساس صافي بالنسبة لتجمعات غرب أفريقيا و وسط أفريقيا.

معيار نسبة الدين العام الي الناتج المحلي الإجمالي نجده مستخدم فقط فى تجمع غرب أفريقيا وتجمع الجنوب أفريقي للتنمية. حيث يضع تجمع غرب أفريقيا سقف 50% بناء علي صافي القيمة المستقبلية بينما يضع تجمع جنوب أفريقيا للتنمية سقف أقل من أو يساوي 60%

جدول (3) معايير التقارب الأولية المستخدمة في التجمعات الإقتصادية القائمة في أفريقيا

المعيار	تجمع شرق أفريقيا EAC	تجمع وسط أفريقيا ECCAS	تجمع غرب أفريقيا ECOWAS	تجمع شرق أفريقيا COMESA	تجمع جنوب أفريقيا SADC	تجمع دول المغرب العربي AMU
عجز الموازنة/ الناتج المحلي الإجمالي	≥ 3%	3%	≥ 3%	≥ 3%	≥ 3%	≥ 3%
معدل التضخم	≥ 8%	≥ 3%	10%	≥ 3%	≥ 5%	1.5% – 2.0%
تمويل البنك المركزي للحكومة	التخلص منه بنهاية عام 2021	في الحد الأدني	≥ 10% من الإيرادات الضريبية	التخلص منه	≥ 5% من الإيرادات الضريبية	التخلص منه
الإحتياطيات الخارجية/ الإستيراد	ما يعادل إستيراد 4.5 شهر	≥ 6 أشهر	> من 3 أشهر	≥ 6 أشهر	≥ 6 أشهر	≥ 6 أشهر
الدين العام/ الناتج المحلي الإجمالي	≥ 50%	غير معمول به	غير معمول به	غير معمول به	≥ 60%	غير معمول به

المصدر: تقارير إجتماعات الجمعية العمومية لمحافظي البنوك المركزية الموضوعة علي صفحة الجمعية علي الشبكة الدولية للإنترنت.WWW.AACB.org

معايير التقارب الثانوية :

معايير التقارب الثانوية المطبقة في التجمعات الإقتصادية الأفريقية المختلفة تشمل معايير نسبة الإيرادات الضريبية الي الناتج المحلي الإجمالي ، معيار نسبة الأجور الحكومية الي الإيرادات الضريبية ومعيار نسبة الإستثمار الرأسمالي الحكومي الي الإيرادات المالية وسعر الصرف الحقيقي وسعر الفائدة الحقيقي وعدم إنشاء متأخرات دفع ونسبة الدين العام الي الناتج المحلي الإجمالي بجانب معايير أخري تشمل معدل الإدخار القومي وعجز الحساب الجاري ومعدل النمو. ونجدها موضحة في الجدول (4).

جدول (4) المعايير الثانوية المستخدمة في التجمعات الإقتصادية القائمة في أفريقيا

المعيار	EAC	ECCAS	ECOWAS	CMOESA	SADC	AMU
الإيرادات الضريبية / الناتج المحلي الإجمالي	≤ 25%	≤ 20%	غير مستخدم	≤ 20%	غير مستخدم	غير مستخدم
الأجور الحكومية / الإيرادات الضريبية	غير مستخدم	<35%	غير مستخدم	غير مستخدم	غير مستخدم	غير مستخدم
الإستثمار الحكومي /الإيرادات الضريبية	غير مستخدم	≤ 20%	غير مستخدم	< 20%	< 30%	غير مستخدم
سعر الصرف الإسمي او الحقيقي	غير مستخدم	إستقرار	إستقرار	إستقرار	غير مستخدم	غير مستخدم
سعر الفائدة الحقيقي	غير مستخدم	موجب	غير مستخدم	موجب	غير مستخدم	غير مستخدم
إنشاء متأخرات	غير مستخدم	يعمل به	غير مستخدم	غير مستخدم	غير مستخدم	غير مستخدم
الدين العام/ الناتج المحلي الإجمالي	غير مستخدم	غير مستخدم	<70%	خفض لمستوي الإستدامة	غير مستخدم	غير مستخدم
معدل الإدخار القومي	غير مستخدم	غير مستخدم	غير مستخدم	غير مستخدم	≤ 30%	غير مستخدم
عجز الحساب الجاري/ الناتج المحلي الإجمالي	غير مستخدم	غير مستخدم	غير مستخدم	خفض لمستوي الإستدامة	<9%	غير مستخدم
معدل نمو الناتج المحلي	غير مستخدم	غير مستخدم	غير مستخدم	نمو مستدام	≤ 7%	غير مستخدم
التضخم الأساسي	≥ 5%	غير مستخدم	غير مستخدم	غير مستخدم	غير مستخدم	غير مستخدم
عجز الموازنة دون المنح/ الناتج المحلي الإجمالي	≥ 6%	غير مستخدم	غير مستخدم	غير مستخدم	غير مستخدم	غير مستخدم

المصدر: تقارير إجتماعات الجمعية العمومية لمحافظي البنوك المركزية الموضوعة علي صفحة الجمعية علي الشبكة الدولية للإنترنت.WWW.AACB.org

أوضحت عملية مراجعة المعايير المطبقة فى التجمعات الإقتصادية المختلفة بواسطة فريق الخبراء أن هنالك تبايناً فى عدد من المعايير والحدود القصوي المستخدمة فى المجموعات الفرعية المكونة لجمعية محافظي البنوك المركزية الأفريقية وكذلك تلك المستخدمة فى التجمعات الإقتصادية الأخري بالقارة الأفريقية. كما أن هنالك إختلاف فى التعريفات والقياسات للمعايير المحددة. وقد إتضح أن هنالك حاجة الي توحيد المعايير أولاً ثم تبني تنفيذها. والجدول (5) يلخص المقترحات للمعايير الأولية وحدودها القصوي والتعريفات والقياسات التي يجب إختيارها بالنسبة للمجموعات الفرعية المكونة لجمعية محافظي البنوك المركزية الأفريقية والتجمعات الإقتصادية الإقليمية الأخري فى القارة ومبررات إختيار المعيار وتحديد الحدود القصوي له.

جدول (5) المعايير الأولية المقترحة بعد المراجعة

المعيار	الحد الأقصي	التعريف	القياس	أسباب الإختيار
معدل التضخم	≥ 7% ((المستهدف بنهاية عام 2034 ≥ 3%))	التغير فى الرقم القياسي للمستهلك CPI خلال عام 12 months	متوسط معدل التضخم Headline inflation	- متوسط التضخم فى القارة 11%. - أشارت دراسات الحد الأقصي لمستوي 12%. - عجز موازنة عالي. - نسبة دين عام الي الناتج المحلي الإجمالي عالية . - هنالك حوجة لتحفيز النمو.
العجز الكلي فى الموازنة/ الناتج المحلي الإجمالي	≥ 7% ((المستهدف بنهاية عام 2033 ≥ 3%))	الفرق بين الإيرادات الحكومية بما فيها المنح والمصروفات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي تقاس علي السنة المالية	الفرق بين الإيرادات الحكومية بما فيها المنح والمصروفات كنسبة أقل من 5% من الناتج المحلي الإجمالي	إستخدام الإطار العملي للإتحاد النقدي الأوربي : d=g×b . حيث : d نسبة العجز الي الناتج g تقديرات معدل نمو الناتج المحلي b نسبة الدين الحكومي الي الناتج
تمويل البنك المركزي للحكومة	≥ 5% ((المستهدف بنهاية عام 2038 0.0%))	تمويل البنك المركزي للحكومة بما في ذلك شراء أدوات الدين الحكومي فى السنة المعنية.	≥ 5% من الإيرادات الضريبية الحكومية خلال السنة السابقة.	- معطيات الوضع الحالي لتمويل الحكومات. - تشجيع الحكومات للإتجاه للبحث عن التمويل من الأسواق - الإتجاه نحو إزالته كلياً
الإحتياطيات الخارجية/ واردات السلع والخدمات	≥ 3 شهور ((المستوي المستهدف 6 شهور بنهاية 2038))	نسبة رصيد إجمالي الإحتياطيات الخارجية الي حجم إستيراد السلع والخدمات	عدد شهور الإستيراد بناء علي المتوسط المتحرك خلال آخر 6 أشهر	- لمقابلة أزمات الإقتصاد الكلي - لخلق ثقة فى الإقتصاد - المحافظة علي سهولة عمل أسواق النقد الأجنبي

المصدر: تقارير إجتماعات الجمعية العمومية لمحافظي البنوك المركزية الموضوعة علي صفحة الجمعية علي الشبكة الدولية للإنترنت WWW.AACB.org

مصوغات معايير التقارب الأولية:

تهدف معايير التقارب الأولية الي تحقيق التوافق والإستقرار فى مؤشرات الإقتصاد الكلي للدول قبل الإلتحاق بالإتحاد النقدي. وذلك حتي تستطيع هذه الدول من مواجهة الصدمات الإقتصادية الفريدة بشكل أفضل بعد تبني سياسة نقدية واحدة. والإلتزام بهذه المعايير سيخفض الضغط بشكل ملحوظ عن البنوك المركزية من أجل تمويل الدول وكذلك فإن إختيار هذه المعايير تم لتأكيد إستقرار السياسات النقدية والمالية فى منطقة التكامل النقدي ولضمان إستقرار الدول المنضمة تباعاً. والمعايير الأولية الأربع هي الأوسع

إستخداماً فى المجموعات الخمس المكونة لجمعية محافظي البنوك المركزية الأفريقية وبقية التجمعات الإقتصادية بالقارة وخاصة معدل التضخم، مستوي عجز الموازنة العامة وسعر الصرف و تكوين إحتياطيات خارجية كافية .

تقارب معدلات التضخم سيسهل تبني سياسات نقدية علي المستوي الإقليمي والإلتزام المالي سيمكن من تجنب سلوك السير بدون هدف. وفقا لـ Mundell فان محدودية معدلات التضخم وعجز الموازنة الكلية دون الحدود القصوي للمعايير يتيح امكانية تاكيد تماسك سياسات الاقتصاد الكلي في مختلف الدول الاعضاء في الاتحاد النقدي. سوف تكون من الصعوبة بمكان عملية عقد السياسات النقدية فى حالة إختلاف معدلات التضخم. كما يعتبر توحيد معدلات التضخم ضرورة لمنع الدول ذات التضخم العالي من أن تصبح أقل تنافسية مقارنة بالدول الأخري. وقد أشار كل من Khan و Senhadji الي أن التضخم معاد للنمو. ولذلك يجب علي واضعي السياسة إستهداف معدلات تضخم متدنية. هنالك عدد من الدراسات العملية التي أثبتت وجود علاقة غير خطية بين التضخم والنمو فى الأجل الطويل ، وتوصل Khan و Senhadji فى العام 2000 الي أن الحدود القصوي التي بعدها يؤثر التضخم سلباً علي النمو بالنسبة للدول الصناعية 1% – 3% مقارنة بالدول النامية 7% –11%. وفي العام 1995 أوضح Barro بجلاء أن التأثير السالب علي النمو الإقتصادي يتضح بعد أن يتجاوز التضخم معدل 15%. و تاريخيا فإن متوسط التضخم فى أفريقيا حوالي الـــ11% ، واشارت بعض الدراسات حول الحدود القصوي لمستوي التضخم الأمثل أنه حوالي 12% ، لكن إرتفاع عجز الموازنة ونسبة الدين العام الي الناتج المحلي الإجمالي تدعو الي إستهداف معدلات تضخم متدنية، ومعدل تضخم أقل من 7% كبداية أصبح أمراً مرغوباً. ويقاس التضخم بإستخدام الرقم القياسي للمستهلك بمتوسط سنوي.

يؤدي عجز الموازنة الي تأثيرات خارجية علي الدول الأخري فى حالة وجود إتحاد نقدي. فعندما تعاني دولة من إرتفاع عجز الموازنة فإن معدل رفاهية المستهلكين فى الدول الأخري بالإتحاد سيتأثر ، وسيرتفع الطلب المحلي وكذلك الأسعار علي مستوي دول الأعضاء مما قد يؤدي الي تدهور الميزان التجاري وإنخفاض سعر الصرف داخل الإتحاد. وقد يؤثر إرتفاع العجز كذلك علي سعر الفائدة لأن الإتحاد النقدي يعمق من إنتقال آثار السياسات المالية بين الدول. وكما أشار Bukowski فى العام 2006 فأن نمو عجز الموازنة ربما يؤدي الي مزاحمة القطاع الخاص للإنفاق علي الإستهلاك والإستثمار مما يحد من إحتمالات النمو فى الأجل الطويل.

إرتفاع العبء الضريبي له آثار وخيمة علي تنافسية الإقتصاد إضافة الي أن الدول التي تسجل عجز موازنة عالي تحتاج الي سداد كفالة مالية وستكون مكلفة جداً لدافعي الضرائب فى الدول الأخري الأعضاء فى الإتحاد النقدي. وفي هذا المنحي لابد من تنسيق السياسات المالية داخل الإتحاد النقدي بما يوضح الرغبة في مراقبة العجز فى الموازنات. و بإستخدام الإطار العملي للإتحاد الأوربي (d=g×b) تم التوصل الي أن نسبة عجز الموازنة الي الناتج المحلي الإجمالي يجب أن تكون أقل من 5% بإعتبار أن متوسط معدل النمو الإقتصادي فى أفريقيا حوالي 8% ونسبة الدين العام الي الناتج المحلي الإجمالي حوالي 65%.

فيما يتعلق بتمويل عجز الموازنة من البنك المركزي نجد أن النظرية الإقتصادية قد أوصت بعدمه أو تخفيضه بشكل كبير لإحتواء أي ضغوط تضخمية يمكن أن تنشأ جراء ذلك التمويل. ولذا يكون أفضل للحكومات ان تبحث عن موارد فى السوق المالية. تحديداً إصدار شهادات الدين والتي تمكنت معظم البنوك المركزية من إصدارها فى العقود الأخيرة. وهذا النوع من التمويل يندمج فى سيولة المصارف ويجنب الضغوط التضخمية ويساهم فى إستقرار الأسعار. ولذلك فإن الهدف من التحرك في هذا المنحي هو وقف تمويل البنك المركزي المباشر لتمويل الحكومة. لكن مع الأخذ فى الإعتبار الموقف الحالي لتمويلات الحكومة فى عدد من الدول. وقد

إقترح الخبراء مستوي تمويل لا يزيد عن مستوي 5% من الإيرادات الضريبية فى العام السابق.

إجمالي الإحتياطيات الخارجية كمؤشر أستخدم كمعيار من معايير التقارب وهو يمثل أداة كفؤه لتأكيد سهولة عمل أسواق النقد الأجنبي فى الدول الأعضاء فى الأتحاد النقدي، وهنالك حوجة لبناء إحتياطيات كافية لخلق الثقة فى الإقتصاد والقدرة علي التعامل مع الأزمات الخارجية أو حالات الهروب الكبير لرأس المال فى ظل قابلية تعرض معظم الدول الأفريقية للتغير فى اسعار السلع، ومع الأخذ فى الإعتبار حجم الإحتياطيات الخارجية لدى كل الدول الإفريقية فقد أقترح مستوي إحتياطيات تعادل إستيراد 3 اشهر مع إستهداف مستوي يعادل 6 أشهر فى الأجل الطويل، على ان يتم حساب عدد شهور الإستيراد بناء علي المتوسط المتحرك خلال 6 أشهر.

توحيد المعايير الثانوية:

ضمن المعايير المقترحة كمعايير ثانوية نجد أن معيار نسبة الدين العام الي الناتج المحلي الإجمالي يستخدم لملائمته فى تقييم مستوي المديونية للدول المعنية بجانب أنه معيار مناسب للحكم علي القدرة المالية ونتائج قرارات السياسات المالية، الحد الأقصي 65%، قد وضع علي أساس البيانات المتاحة وحوجة الدول الأعضاء للبنية التحتية وكذلك التماسك والإجماع المطلوب أن يكون عجز الموازنة العامة في حدود 5% ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فى حدود 8%. وإقترحت نسبة الإيرادات الضريبية الي الناتج المحلي الإجمالي بغرض تقييم الضغوط المالية وجهود الحكومة فى جمع الضرائب وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 20%.

فى ظل الإتحاد النقدي يصبح من الضروري تجميع أدوات السياسة النقدية الرئيسية خاصة متغير سعر الصرف، لضمان إستقرارها قبيل مرحلة الإتحاد النقدي، علاوة علي ذلك إن الحصول علي المعلومات حول سعر الصرف الإسمي يعتبر أسهل من عملية حساب سعر الصرف الحقيقي أو سعر الصرف الحقيقي الفعال، وسعر الصرف الإسمي المستقر يجب أن يتحرك فى حدود ± 10% علي الأكثر خلال العام، والحد ± 10%. طرح مقترح كقضية للنقاش بواسطة أعضاء مجلس محافظي البنوك المركزية الأفريقية، وأخذ به لإعطاء مساحة ومرونة للإصلاح الإقتصادي الكلي. أما معيار نسبة الإستثمار الرأسمالي الحقيقي الي الإيرادات الضريبية وضع ليكون فى حدود تفوق أو تساوي 30% لتشجيع جمع الإيرادات الضريبية والإنفاق علي الإستثمار الرأسمالي.

فريق الخبراء المكلف بإعداد معايير التقارب النقدي الأفريقي أجمع علي إستخدام عدد 4 معايير أولية و عدد 4 معايير ثانوية لتقييم التقارب فى الإقتصاد الكلي فى المجموعات المكونة لجمعية محافظي البنوك المركزية وفى التجمعات الإقتصادية الإقليمية الأخري بالقارة، وتبني تنفيذ هذا البرنامج سيتيح توحيدها علي المستوي الفرعي وعلي المستوي القاري، وقد أجازت الجمعية العمومية لمحافظي البنوك المركزية الأفريقية تلك الإختيارات.

ملخص الإستراتيجية المشتركة مع مفوضية الإتحاد الأفريقي الإقتصادية حول إنشاء البنك المركزي الأفريقي:

مع الأخذ فى الإعتبار أن الدول الأفريقية علي مستويات مختلفة من التطور والنماء فإن الإستراتيجية المشتركة حول إنشاء البنك المركزي الأفريقي أوصت بخارطة طريق من خمس مراحل تمتد خلال الفترة 2014 – 2034 ، وأقرت الإستراتيجية أن الصعوبات الأساسية التي تواجه إطلاق عملة نقدية أفريقية ستواجه علي مستوي المجموعات بالأقاليم الفرعية، وبمجرد إنشاء العملات علي المستوي الإقليمي وإلتزام الدول الأعضاء بالتكامل النقدي فإن التبعات الأخري الصغيرة علي المستوي الفرعي للأقاليم لتحقيق الوحدة القارية ستصبح واضحة جداً، وتحث الإستراتيجية الأقاليم الفرعية والتجمعات الإقتصادية الأخري لإنشاء العملات الإقليمية بنهاية عام 2028

وإنشاء العملة الأفريقية الموحدة بنهاية 2034 للدول المساهمة فى الإتحاد النقدي .

فى العام 2002 وضعت جمعية محافظي البنوك المركزية الأفريقية أطر زمنية لإنشاء العملة الموحدة فى أفريقيا. وخططت التجمعات الأفريقية ومجموعات الإتحاد للوصول الي عملة واحدة فيما بينها والجدول (6) يوضح الأجل الزمني لكل تجمع للوصول الي إتفاق علي عملة موحدة .

جدول (6) المدي الزمني لإنشاء العملة الأفريقية الموحدة

التجمعات الإقتصادية المختلفة	المدي الزمني
المجموعات داخل جمعية محافظي البنوك المركزية	2021
تجمع شرق أفريقيا Eastern African Community EAC	2024
تجمع دول وسط أفريقيا Economic Community for Central African States ECCAS	2025
تجمع دول غرب أفريقيا Economic Community of Western African states ECOWAS	2020
تجمع جنوب وشرق أفريقيا Common Market for Eastern and Southern African COMESA	2024
تجمع الجنوب الأفريقي للتنمية Southern African Development Community SADC	2024
تجمع دول المغرب العربي Arab Maghreb Union AMU	2021

المصدر: تقارير إجتماعات الجمعية العمومية لمحافظي البنوك المركزية الموضوعة علي صفحة الجمعية علي الشبكة الدولية للإنترنت.WWW.AACB.org

وفق تصور برنامج التعاون النقدي فإن التوافق علي مستوي المجموعات الإقليمية يمثل بناء لبنات هدفها النهائي تحقيق الوحدة النقدية فى كل مجموعة بنهاية العام 2021 وبقية التجمعات الإقتصادية بالقارة نجدها قد وضعت مدي زمني يتراوح بين 2020 و2025 لأغراض تكاملها الجزئي.

المراحل الزمنية الجديدة لتبني برنامج التعاون النقدي الأفريقي :

بعد مراجعة معايير التقارب إتضحت صعوبة تحقيق هدف إنشاء البنك المركزي الأفريقي والعملة الواحدة بنهاية العام 2021 ولذلك أقترحت خمس مراحل زمنية جديدية لتبني AMCP وذلك علي النحو التالي :

مرحلة ثالثة يناير 2017 - ديسمبر 2027 :

هذه المرحلة تشمل تنفيذ عدد من المحاور علي النحو التالي:

1) توحيد السياسات النقدية من خلال ـ :

- توحيد السياسات النقدية بتطوير إطار عملي موحد علي مستوي المجموعات الفرعية خلال الفترة يناير 2018 – ديسمبر 2019.
- إنشاء المعهد النقدي الأفريقي AMI بنهاية ديسمبر 2020 ويتبعه إنشاء مجلس المعهد فى المجموعات الفرعية بنهاية عام 2021.
- تبني الإطار العملي للسياسة النقدية علي مستوي

الأقاليم الفرعية خلال الفترة يناير 2020 – ديسمبر 2024، وستتزامن هذه المرحلة مع حملة للتوعية.

- تبني وتنسيق الإطار العملي للسياسة النقدية الموحدة فى يناير 2025.

2) الربط التدريجي لأنظمة الدفع والتسويات على مستوي الأقاليم الفرعية والتجمعات الإقتصادية الأخرى خلال الفترة يناير 2018 – ديسمبر 2026، وذلك بتطوير نظم الدفع وأنظمة التسويات فى الدول التي لم تطورها بالكامل (يناير 2018 – ديسمبر 2024)، ثم الربط بين تلك الأنظمة خلال الفترة (يناير 2025 – ديسمبر 2027).

3) تطوير الشبكات المصرفية الأفريقية خلال الفترة 2018 – 2033، علي أن تستمر عمليات التحديث الى ما بعد مرحلة تحقيق الوحدة النقدية .

4) دراسة تحديد الحد الأقصي للتضخم فى الأقاليم الفرعية يناير 2018 – ديسمبر 2021.

5) تطوير الإطار العملي للرقم القياسي للمستهلك CPI فى الأقاليم الفرعية لتوحيده في الفترة يناير 2018 – ديسمبر 2023.

6) تبني الإطار العملي الموحد للرقم القياسي للمستهلك CPI فى الأقاليم الفرعية يناير 2024 – ديسمبر 2025.

7) دراسة تحديد الحدود القصوي لمعدل التضخم فى أفريقيا يناير 2025 – ديسمبر 2027.

8) تبني الرقم القياسي الموحد لكل أفريقيا على مستوي المجموعات الفرعية يناير 2026 – ديسمبر 2027.

9) تطوير إطار عملي موحد للرقم القياسي للمستهلك علي مستوي القارة يناير 2024 – ديسمبر 2027.

10) توحيد الأطر العملية للإحصاءات القارية يناير 2024 – ديسمبر 2027.

11) تطوير السوق المالية فى المجموعات الفرعية والتجمعات الإقتصادية الأخري وذلك عبر تطوير الممارسات وقوانين سوق رأس المال وكذلك الأطر العملية للأسهم المشتركة يناير 2018 – ديسمبر 2027، ثم تكوين إتحاد الأسواق المالية الأفريقية لإسقاط قواعد هذه المبادرة علي التكامل أسواق رأس المال الأفريقي يناير 2018 – ديسمبر 2027.

12) تعميق وتوحيد القوانيين المالية والمصرفية علي مستوي المجموعات يناير 2018 – ديسمبر 2027، بغرض تطوير قوانين واحدة وأطر رقابية لأنشطة التأمين، المعاشات، الرهن العقاري وللمؤسسات المالية الأخري.

13) خلق مؤسسات إدارية وأطر قانونية لإنشاء العملات الإقليمية والبنوك المركزية .

14) توحيد الأطر العملية للسياسات المالية والتجارية علي مستوي المجموعات.

15) دراسة إنشاء آليات سعر الصرف علي مستوى المجموعات يناير 2025 – ديسمبر 2027.

16) قيام المعهد النقدي الأفريقي بتطوير الإطار العملي للسياسة النقدية فى أفريقيا يناير2023 – ديسمبر 2027.

وخلال هذه الفترة ستكون معايير التقارب بنسبة أقل من أو تساوي 5% لمعيار نسبة عجز الموازنة الكلية الي الناتج المحلي الإجمالي ومعدل تضخم لا يتجاوز 5% ،وأن يكون تمويل البنك المركزي للحكومة نسبة لا تتجاوز 5% من إجمالي الإيرادات الضريبية فى العام السابق، ومستوي إحتياطيات خارجية تساوي أو تفوق ما يعادل إستيراد 3 أشهر.

مرحلة رابعة يناير 2028 - ديسمبر2032م :

هذه المرحلة تشمل تنفيذ المحاور التالية :

1. تنسيق السياسات التجارية وسياسات الإقتصاد الكلي علي مستوي المجموعات الفرعية.
2. تقييم أداء الإقتصاد الكلي علي مستوي المجموعات ومناقشة إنشاء البنوك المركزية الإقليمية.
3. تبني المؤسسات الإدارية والأطر القانونية لإنشاء العملات والبنوك المركزية الإقليمية.
4. الفراغ من الترتيبات المطلوبة لإطلاق الإتحادات النقدية علي مستوي المجموعات.
5. مراجعة دراسة آلية سعر الصرف علي مستوي المجموعات.
6. تشغيل آليات سعر الصرف فى المجموعات بنهاية يناير 2030.
7. إنشاء البنوك المركزية علي مستوي المجموعات يناير 2032.
8. توحيد القوانين المالية والمصرفية علي المستوي القاري يناير 2028 - ديسمبر 2037. وتشمل قانون للمصارف وقانون آخر للأطر الرقابية للتأمين، المعاشات والرهن العقاري وللمؤسسات المالية الأخري.

خلال هذه المرحلة ستكون معايير التقارب فى حدود لا تتجاوز 4% لمعيار نسبة عجز الموازنة الي الناتج المحلي الإجمالي ومعدل تضخم ≥ 6%، وتمويل البنك المركزي للحكومة ≥ 4% من الإيرادات الضريبية للسنة السابقة، وإحتياطيات خارجية ≤ 4 شهور إستيراد.

مرحلة خامسة يناير 2033 - ديسمبر2037 :

هذه المرحلة تشمل تنفيذ المحاور التالية :

- إختيار الموظفين الأساسيين فى البنوك المركزية علي مستوي المجموعات.
- تعيين متبقي موظفي البنوك المركزية علي مستوي المجموعات.
- الإعداد لإطلاق عملات المجموعات الفرعية.
- إطلاق العملات يناير 2036م.
- تداول العملات النقدية فى الأقاليم الفرعية يناير 2037م.
- إستمرار مراقبة معايير التقارب الإقتصادي.

خلال هذه المرحلة يفترض أن يكون معيار نسبة عجز الموازنة الي الناتج المحلي الإجمالي اقل من أو يساوي 3%، ومعدل تضخم ≥ 5%، وتمويل البنك المركزي للحكومة ≥ 3% من الإيرادات الضريبية للسنة السابقة، وإحتياطيات خارجية ≤ 5 شهور إستيراد.

مرحلة سادسة يناير 2038 - ديسمبر2042 :

هذه مرحلة إنتقالية تتم فيها عملية تحول البنوك المركزية الإقليمية والمؤسسات الأخري الي البنك المركزي الأفريقي عبر الإجراءات التالية :

- توحيد السياسات النقدية علي المستوي القاري، بتوحيد الإطار العملي للسياسة النقدية خلال الفترة يناير 2038 – ديسمبر 2039 وتبني تنفيذه خلال الفترة يناير 2040 – يناير 2042.
- ربط أنظمة الدفع والتسويات علي المستوي القاري ديسمبر 2040.
- مراجعة الإطار العملي الموحد للرقم القياسي للمستهلك علي المستوي القاري يناير 2032 – ديسمبر 2038
- تبني الإطار العملي الموحد للرقم القياسي للمستهلك علي المستوي القاري يناير 2040 – ديسمبر 2041.
- تنفيذ الإطار العملي للرقم القياسي للمستهلك علي المستوي القاري يناير 2042.
- تحقيق تكامل سوق راس المال الأفريقي يناير 2040 وذلك بتطوير القوانين والمماراست فى مجال سوق راس المال 2038، وتطوير قوانين سوق رأس المال الأفريقي 2039، وتطوير الأطر العملية للأسهم

المشتركة cross listing بنهاية عام 2040، وبدأ نشاط سوق رأس المال الأفريقي المشترك 2040.

- إنشاء الأطر العملية والقانونية للمؤسسات الإدارية بالبنك المركزي الأفريقي والعملة خلال الفترة يناير 2038 – ديسمبر 2040.
- توحيد الأطر العملية للسياسات التجارية والمالية علي المستوي القاري 2040.
- دراسة حول إنشاء آلية سعر الصرف علي المستوي القاري يناير 2039 – ديسمبر 2040.
- تنسيق السياسات التجارية وسياسات الإقتصاد الكلي علي مستوي القارة.
- تقييم أداء الإقتصاد الكلي والتفاوض حول إنشاء البنك المركزي الأفريقي.
- تبني الإطار العملي والقانوني للمؤسسات الإدارية لتقديم العملة الأفريقية المشتركة.

خلال هذه المرحلة تكون معايير التقارب فى حدود ≥ 3% لنسبة عجز الموازنة الي الناتج المحلي الإجمالي ، و ومعدل تضخم ≥ 3%، وتمويل البنك المركزي للحكومة 5% من الإيرادات الضريبية للسنة السابقة، وإحتياطيات خارجية ≥ 6 شهور إستيراد.

مرحلة سابعة يناير 2043 - ديسمبر2045 :

تتم خلال هذه المرحلة مراجعة دراسة آلية سعر الصرف بنهاية 2043 وتشغيلها بنهاية 2044، تقييم أداء المجموعات فى الأقاليم الفرعية فى منتصف ونهاية الفترة فيما يتعلق بالإلتزام بمعايير التقارب، وإنشاء البنك المركزي الأفريقي فى يناير 2045، و وقتها تصحب معايير التقارب المطلوب المحافظة عليها كما يلي :

- نسبة عجز الموازنة الي الناتج المحلي الإجمالي≥ 3%.
- معدل تضخم ≥ 3%.
- تمويل البنك المركزي للحكومة 5% من الإيرادات الضريبية للسنة السابقة.
- إحتياطيات خارجية ≥ 6 شهور إستيراد.

الخلاصة والتوصيات :

معايير التقارب النقدي المصاحبة لبرنامج التعاون النقدي الأفريقي ، تعتبر متطلب أساسي وضروري من متطلبات تحقيق الوحدة النقدية الأفريقية، ونلاحظ أنه تمت عملية إختيار تلك المعايير بناء علي التجارب والدراسات السابقة التي تمت فيما يتعلق بتحديد شكل العلاقات بين المتغيرات الكلية ودلالاتها ومعانيها فى توضيح أداء الإقتصادات، وكذلك وضع مبررات للحدود القصوي لكل معيار، الشئ الأهم هو مراعاة مرحلة تبني تلك المعايير آنياً مع تحديد متطلبات كل مرحلة من سياسات وإنشاء مؤسسات وتطوير أنظمة الدفع والتسويات والشيكات المصرفية وكذلك تطوير السوق المالية وصولاً لإنشاء البنك المركزي الأفريقي.

فى إطار التطوير المستمر تعكف الجمعية حالياً علي تطوير آلية للمتابعة والمراقبة للتأكد عبرها من إلتزام الدول الأعضاء بالوفاء بالمستهدفات الكمية لمعايير التقارب النقدي، وحسب ماهو مقترح لربما تكون هنالك حاجة لمراجعة الأعضاء ميدانياً من قبل النظراء فى الجمعية Peer Review ، كما سيطلب من الأعضاء تقديم تقارير دورية تشتمل علي توضيح الوضع الراهن والإجراءات التي سيتم إتخاذها لتصحيح الأوضاع فى حالة عدم الإلتزام بتحقيق تلك المعايير فى مواقيتها المضروبة. وعلي الرغم من أن مهمة متابعة الدول فى الوفاء بتلك المعايير قد أوكلت لجمعية محافظي البنوك المركزية والمؤسسات التي تتبع لها، إلا أننا نلاحظ أن هنالك عدد من معايير التقارب تعني بالدرجة الأولي وزارات المالية والإقتصاد، الأمر الذي يتطلب إشراكها في عملية تبني تنفيذ البرنامج ككل.

إن برنامج التعاون النقدي الأفريقي يمثل تفاصيل خطة إقتصادية شاملة محددة الأهداف كمياً وموضوعة فى إطار زمني حاكم لتنفيذها، وهو يمثل فرصة وعامل مساعد فى تصحيح الأوضاع الإقتصادية ولذلك لابد من أن تتم متابعته بصورة دقيقة ومعرفة كيفية إسقاط متطلبات تحقيقه وإستيعابها ودمجها فى الخطط والبرامج الإقتصادية الوطنية.

هنالك تحديات قد تواجه السودان مستقبلاً فى مشروع الوحدة النقدية الأفريقية عموماً، بإعتبار الخصوصية التي يتمتع بها السودان فى إقتصاده القائم علي مبادئ الشريعة الإسلامية وكيفية تمكنه من التعامل عبر مؤسسات الإتحاد النقدي المختلفة علي الأقل مالياً وتمويلياً، هذا بجانب أن الإلتزام بتبني بعض المعايير قد يتطلب تعديلات قانونية وتشريعية وتنسيق صلاحيات وإزالة تقاطعات عدة.

لذلك لابد من إيلاء أمر الإنضمام الي الوحدة النقدية الأفريقية إهتمام متعاظم من كافة الجهات المعنية تنفيذية كانت أو تشريعية، وكذلك ضرورة التنسيق التام بين الجهات ذات العلاقة المباشرة مثل وزارة المالية والإقتصاد الوطني، بنك السودان المركزي و وزارة التجارة. أيضاً لابد من تنوير الجهاز التنفيذي (مجلس الوزراء + قطاع التنمية الإقتصادية) والجهاز التشريعي بمشروع الوحدة النقدية الأفريقية وشروط ومتطلبات الدخول فيه وماهي المكاسب والمصالح التي ستتحقق من نيل شرف العضوية.

ملاحق :

ملحق رقم (1) معايير التقارب الأولية ومراحل تنفيذ برنامج التعاون النقدي الأفريقي

المرحلة / المعيار	المرحلة الثالثة 2017 - 2027م	المرحلة الرابعة 2028 - 2032م	المرحلة الخامسة 2033 - 2037م	المرحلة السادسة 2038 - 2042م	المرحلة السابعة 2043 - 2045م
نسبة عجز الموازنة/ الناتج المحلي الإجمالي .	≥ 5%	≥ 4%	≥ 3%	≥ 3%	≥ 3%
معدل التضخم	≥ 7%	≥ 6%	≥ 5%	≥ 3%	≥ 3%
تمويل البنك المركزي للحكومة كنسبة من الإيرادات الضريبة	≥ 5%	≥ 4%	≥ 3%	≥ 0%	≥ 0%
الإحتياطيات الخارجية/ الإستيراد	≥ 3 شهور	≥ 4 شهور	≥ 5 شهور	≥ 6 شهور	≥ 6 شهور

المصدر: تأليف وإستنباط الكاتب.

ملحق (2) الحدود القصوي لمعايير التقارب الثانوية في برنامج التعاون النقدي الأفريقي

المعيار	الحد الأقصي
نسبة الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي	≥ 65%
نسبة الإيرادات الضريبية/ الناتج المحلي الإجمالي	≥ 20%
سعر الصرف الإسمي	تغيرات فى حدود ± 10%
إستثمار الحكومة الرأسمالي/ الإيرادات الضريبية	≥ 30%

المصدر: تأليف وإستنباط الكاتب.

وسائل الدفع الالكتروني .. الأشهر والأوسع نطاقاً

سالية فاروق هباني

إدارة البحوث والتنمية

تعريف الدفع الالكتروني

الدفع الإلكتروني هو منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية، بهدف تسهيل إجراء عمليات الدفع الآمنة. وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد والقوانين التي تضمن سرية وتأمين وحماية إجراءات الشراء وضمان وصول الخدمة..

وسائل الدفع الالكترونية

أولاً: عن طريق البطاقات مسبقة الدفع :

تعريفها :

اداة دفع وسحب نقدي ، يصدرها بنك تجاري أو مؤسسة مالية ، تمكّن حاملها من الشراء بالأجل على ذمة مصدرها ، ومن الحصول على النقد اقتراضاً من مصدرها أو من غيره بضمانه ، وتمكنه من الحصول على خدمات خاصة".

البطاقة مسبقة الدفع هي بطاقة ابتدائية تقوم فكرتها على أساس أن تُودع أنت مبلغ محدد في حساب بطاقتك الائتمانية مسبقة الدفع. و كلما قمت بعملية الشراء باستخدام البطاقة مسبقة الدفع يتم الخصم من الرصيد الائتماني المتوفر بها. هذا يعني أنه عندما تحصل على بطاقة ائتمان مُسبقة الدفع و جديدة فإن الرصيد المتوفر بها هو صفر و يحتاج الأمر أن تقوم بتعبئتها من حسابك الخاص.

الخصائص والميزات :

- بطاقات الائتمان المدفوعة مسبقا أكثر أمنا من حمل المال لأن الرصيد الذي تودعه بها عادة ما يكون قليلاً. فإذا تعرضت لعملية احتيال على الانترنت أو أثناء سفرك جراء استخدامك للبطاقة فإن المبلغ الذي قد يضيع عليك سيكون قليل.
- عندما تشتري بواسطة بطاقة الائتمان المُسبقة الدفع فإنك تحصل على معظم مزايا بطاقة الائتمان العادية مثل التأمين على المُشتريات و التأمين أثناء السفر وحجز الفنادق وتأجير النقل ، والحالات الطارئة. والدفع الالكتروني والسحب من أجهزة الصرف الالي

و تنفيذ كافة تعاملات الشراء، لأن شركة بطاقة الائتمان (فيوا أو ماستركارد على سبيل المثال) و البنك يستفيدان من عمليات الشراء التي تقوم بها بأن يحصلوا على عمولة من الجهة التي باعتك نظير تقديمهم لتسهيلات الدفع.

- يمكن للوالدين الاشتراك لأولادهما في سن المراهقة في هذه البطاقات عن طريق تحميل البطاقة بمبلغ معين من المال، ومراقبة طرق وأساليب إنفاق أولادهما، وبالتالي يساعد الأبناء في تطوير سلوكهم المالي والإنفاقي.

- استخدام بطاقة الائتمان مسبقة الدفع تجنبك إلي حد كبير من الوقوع في فخ التسهيلات المبالغ فيها التي تقدمها بعض البنوك للعميل، مما قد يغرقك في عملية الشراء دون ضوابط، لدرجة أن البعض يعجز عن السداد وتتراكم عليه الفوائد وتتضاعف وتصبح أكبر من قيمة القرض.

ثانيا: عن طريق المواقع الإلكترونية او الحسابات :

تعد من اهم وسائل الدفع الالكترونى وهي عبارة عن خدمة لنقل الاموال عن طريق الانترنت من طرف لطرف اخر و يتم استخدامها بشكل رئيسي للتسوق الالكتروني و الشراء الآمن عن طريق الانترنت ومن اهم هذه المواقع نذكر : موقع PayPal .

خصائص موقع : PayPal

هذا الموقع ليس فقط وسيلة دفع ولكنه ايضا عبارة عن وسيلة ايداع بل هي ايضا وسيلة لاستقبال الاموال وهذه الخاصية فتحت مجالا واسعا لانتقال الاموال من فرد لفرد عن طريق الانترنت. و تعمل كوسيط بين البائع و المشتري وهي منتشرة عالميا لكنها غير متوفرة في كثير من الدول العربية.

ثالثا: عن طريق الحوالات المصرفية bank transfers

التحويلات المصرفية هي وسيلة من وسائل الدفع الالكتروني وهي نوع من الخدمات التي تقوم بها البنوك في العصر الحاضر. ويقصد بها العملية التي تتم بناء على طلب العميل لنقل مبلغ معين إلى شخص أو جهة أخرى تسمى المستفيد، وذلك سواء تم النقل من حساب إلى حساب داخل نفس البنك أو فروعه، أو النقل بين بنكين مختلفين كلاهما من نفس البلد أو حصل بين بنكين في دولتين مختلفتين. وفي هذه الحالة الأخيرة يترتب على العملية صرف العملة المحلية بالأجنبية المراد تسليمها للمستفيد.

رابعاً : عن طريق شركات التحويل :

هو عبارة عن نظام الدفع النقدي السريع التي تتيح امكانية استلام الدفعات من خلال خدمات تحويل الأموال العالمية.و ذلك بتحصيلها من الوكيل المحلي للشركة المتعامل معها وذلك في ظرف يوم على الأكثر.وهذا يعني ان العميل لن يضطر لإنتظار وصول الشيك عبر البريد و ايضا هناك ميزات اخرى وهي أن رسومه المصرفية منخفضة . كما توفر لك الشركة التي تتعامل معها اختيار الدفع النقدي بالعملة التي تريدها سواءا بالدولار الامريكي او بالعملة المحلية . و نذكر افضل و اهم وسيط وهو :Western Union.

كانت هذه أشهر وأهم اربع أنواع لوسائل الدفع الالكترونى المستخدمة فى العالم اليوم. وجدير بالذكر ان هناك العديد من الوسائل المستحدثة فى طريقها للظهور.

انواع البطاقات مسبقة الدفع (بطاقات الدفع الالكترونى)

يوجد عدة أنواع من بطاقات الدفع التي تصدرها البنوك (بطاقات الدفع الالكترونى)، لكن هناك بطاقات مسبقة الدفع هى اكثر شيوعا من غيرها :

أولاً: بطاقة الصرّاف الآلي ATM Card

احد انواع بطاقات الدفع الالكترونى وهي البطاقة التي تسمح للشخص بخصم مبلغ من حسابه الجاري مباشرة لدفعها إلى التاجر، ويمكن الحصول عليها بعد فتح حساب لدى البنك، حيث يقوم البنك بإصدار البطاقة للعميل وربطها بحركة الحساب ولا يستطيع العميل استخدامها سواء في عمليات سحب نقدي من أجهزة الصراف الآلي أو في عمليات شراء من خلال أجهزة نقاط البيع إلا إذا كان رصيد الحساب دائن.

ثانيا : بطاقة الإئتمان Credit Card

احد انواع بطاقات الدفع الالكترونى وهى البطاقة التي تصدرها البنوك للعملاء بالتعاون مع شركات الدفع الدولية مثل: "فيزا، ماستر كارد، أمريكان اكسبريس، ... الخ"، حيث يستطيع حامل البطاقة استخدامها في إجراء عمليات سحب نقدي أو لدفع قيمة مشترياته من المحلات التجارية التي تقبل التعامل فيها ومن ثم تسديد قيمتها لاحقاً، حيث يمكن للعميل إما تسديد إجمالي المبلغ أو تسديد الحد الأدنى "عادة يتراوح بين 3% إلى 6%" من إجمالي المبلغ وبالتالي احتساب نسبة فائدة على الرصيد القائم المتبقي حسب الاتفاقية مع البنك المصدر، ونجد هناك ايضا:

visa card Master Card. Charge Card....الخ.

ولا يوجد اختلاف بينها و بين بطاقات الائتمان credit card إلا في نواحي بسيطة مثل : تاريخ السداد الحد الاقصى و الادنى له.....الخ.

ثالثاً : بطاقة القيد الإئتمانية (بطاقات السحب) Debit Card

احد انواع بطاقات الدفع الالكترونى وهي البطاقة التي تصدرها البنوك للعملاء بالتعاون مع شركات الدفع الدولية مثل: "فيزا، ماستر كارد، أمريكان اكسبريس، ... الخ"، حيث يستطيع حامل البطاقة إستخدامها في إجراء عمليات سحب نقدي أو لدفع قيمة مشترياته من المحلات التجارية التي تقبل التعامل فيها، وتختلف عن بطاقة الائتمان في أنها تتطلب قيام العميل بدفع كامل المبلغ المستحق عليه فور استلام كشف الحساب.

رابعاً: البطاقات الذكية Smart Card

احد انواع بطاقات الدفع الالكترونى والتى تحتوي هذه البطاقات على معلومات صاحبها و يمكنها التخزين بسعة كبيرة تفوق البطاقات السابقة الذكر ، حيث تحمل كل المعلومات و التفاصيل و البيانات .

و يختارها العميل للتعامل بها لما لديها من ميزات ، كميزة الدفع الفوري و إمكانية تحويلها لحافظة نقود إلكترونية يتم ملئها وتفريغها أو تحويلها إلى بطاقة تعريف أو بطاقة صحية أو تذكرة تنقل ...

فوائد البطاقة الذكية Smart Card

- المعلومات المخزنة في الشريحة يمكن حمايتها بوضع رقم سري.
- كل بطاقة لها رقم خاص بها يميزها عن غيره.
- الشريحة محكمة ضد العبث و التلاعب .
- البطاقة قابلة للتشفير.

إمكانيات البطاقة الذكية Smart Card

- قادرة على معالجة المعلومات و ليس تخزينها فقط.
- المعلومات و التطبيقات قابلة للتحديث بدون الحاجة الى تبديل البطاقة.
- لها القدرة على الاتصال بأجهزة الحاسب اللآلي المختلفة عن طريق القارئات.

ورغم التطور المذهل الذى شهده العالم حول البطاقات مسبقة الدفع (بطاقات الدفع الالكترونى) فلا تزال هناك العديد من الدراسات والابحاث التى تعمل على تطوير هذه الانواع من البطاقات لتكون اكثر ملائمة، اكثر مرونة واكثر امانا.

أشهر شركات بطاقات الإئتمان :-

معظم البنوك والشركات المالية في العالم التي تصدر بطاقات إئتمان، تصدر بطاقات تابعة لإحدى الشركات العالمية المعروفة والتي لديها شبكة عالمية متكاملة.

وأشهر هذه الشركات (خصوصاً في الشرق الاوسط) هي:

- فيزا VISA

وهي الأشهر على الإطلاق، والأكثر قبولاً في العالم، ولديها أكبر شبكة للبطاقات في العالم، وتستحوذ وحدها على حوالي 44% من سوق بطاقات الإئتمان في الولايات المتحدة الأمريكية.

- ماستر كارد Master Card

وتعتبر في المرتبة الثانية في الإنتشار بعد فيزا، ولكنها تتفوق على فيزا بالتقنيات العالية، مثل تقنية PayPass، وهي تقنية جديدة تسمح لحامل البطاقة بوضع بطاقتة المغناطيسية فوق جهاز الشراء ويتم قبول الدفع فوراً

- داينرز كلوب Diners Club

قبولها العالمي أقل من فيزا وماستر، ولكن هذه الشركة تنافس في سوق السفر، فهي موجهة في الأساس للمسافرين المتميزين، حيث تمنحهم بعض المزايا والعروض الخاصة بالسفر.

- أمريكان أكسبرس Express American

وهي أقدم شركة في العالم تقدم بطاقات الإئتمان (تأسست سنة 1850م)، ليس لديهم الإنتشار الواسع مثل فيزا وماستر، ولكنهم يتميزون بالخدمة المتميزة وطرق التسويق الرائعة، ولديهم نظام متميز لمكافأة العملاء، ولديهم خصومات ومزايا رائعة في السفر تتميز بها عن جميع الشركات الأخرى.

التسوق الإلكتروني:-

وسّع التسوق الإلكتروني آفاق التجارة ووضع لها معايير غير محدودة أوصلتها إلى أبعد بقاع العالم، وكسرت الحواجز المتعددة التي التزمت بمكان واحد ووقت محدد لكلّ عمل تجاري كما هو الحال مع التجارة والتسوق التقليدي، حيث يحتاج كما هو معروف إلى متجر ومواعيد معينة تلزم الزبائن والعملاء بالالتزام بها ليتمكنوا من الحصول على البضائع والخدمات المقدمة.

غيّر التسوق الإلكتروني قواعد التسوق التقليدي وأعطى الزبون أو العميل حرية كاملة من غير قيود ولا مواعيد، حيث أصبح بإمكان العميل البحث عن المنتج أو الخدمة التي يرغب بها من أي مكان في العالم وبأي وقت دون أن يتكبد عناء الوصول إلى المحل التجاري، فالتسوق الإلكتروني في الواقع هو آخر وأفضل تطور قد يصل إليه الإنسان في يتعلق برفاهية وراحة الزبون والعميل، لكن كغيره من التطورات له من العيوب ما يبعد القليلين عنه.

مميزات التسويق الإلكتروني

يتميز التسويق الإلكتروني بالعديد من المميزات منها:

- سهولة الحصول على معلومات عن أي سلعة وميزاتها بسبب الانتشار القوي للانترنت مما يتيح زيادة عدد العملاء والتعاملات التسويقية بشكل كبير.
- إمكانية البيع أو الشراء من خلال المنزل وهذا يوفر الوقت والجهد للبائع والمشتري، ويوفر إتمام عملية البيع والشراء بسهولة تامة، وأخذ قرار البيع أو الشراء بسهولة وحرية.
- يوفر التسويق الإلكتروني الكثير من المال لأنه يوفر النفقات المالية لأن كل التسويق يقام بدون تدخل الوسطاء.
- يوفر التسويق الإلكتروني للمشتري أمكانية جمع معلومات أكثر عن السلعة قبل إتخاذ قرار الشراء؛ من خلال الإستعانة بآراء الأصدقاء أو البحث عنها في مواقع أخرى.
- يوفر التسويق الإلكتروني سهولة الدفع من خلال البطاقات البنكية التي تتواجد في كل مكان تقريبًا.
- يتيح التسويق الإلكتروني شراء أنواع عديدة من السلع قد لا تتوفر في بلد المشتري نفسه، وقد لا يجدها إلا من خلال الإنترنت.
- سهولة الحصول على أي معلومة تخص المنتج في وقت قصير، وكذلك سهولة الحصول على المنتج من خلال المنزل وهذا يوفر تجاوز الحدود المكانية.
- يوفر هذا النوع من التسويق إمكانية التسويق لأي كمية من السلع، حيث ذلك لا يتوفر في التسويق العادي لأنه يتطلب مكان يتم فيه عرض السلعة، بالإضافة إلى الضرائب والكهرباء والإيجار للمكان المعروض فيه السلع، وكل هذه الأمور تؤثر على سعر السلعة، لهذا يعتبر التسويق الإلكتروني أكثر نوع من التسويق يوفر كل هذه التكاليف.

عيوب التسويق الإلكتروني:-

- من العيوب الخطيرة للتسويق الإلكتروني هو احتمالية اختراق الحسابات من خلال بعض الأشخاص، لأن بعض الحسابات تفتقر إلى عنصر السرية والأمان.
- هذا النوع من التسويق الإلكتروني قد يسمح لبعض الناس التسويق للبضائع السيئة والرديئة من خلال أسماء وكيانات وهمية ونشر صور لا تمثل المنتج بشكله الحقيقي.
- عدم انتشار سياسية التسويق الإلكتروني بشكل واسع في الكثير من البلاد العربية.
- عدم توفر وسيلة سهلة للدفع في الكثير من الأسواق الإلكترونية، وجهل الكثير من الناس بطرق الشحن السريعة والآمنة.
- قد لا يجد الكثير من الأشخاص الثقة في هذا النوع من التسويق، بسبب المرور ببعض التجارب التي تعرضوا فيها للنصب، أو وصول سلع بمواصفات غير المعلن عنها.
- عدم الربط بين البنوك الواقعة في عملية الربط من خلال الإنترنت، وعدم وجود مؤسسات مسئولة عن هذا الربط مما يزيد الوضع توتر فيما يخص طرق الدفع.
- عدم توفر قوانين ومؤسسات قانونية تحمي المستهلك من عمليات النصب التي قد يتعرض لها من خلال الإنترنت.
- يوجد في الكثير من الأحيان اختلاف في مقاييس الملابس من بلد إلى أخرى، وعدم القدرة على التأكد من أن هذا المنتج وذلك المقاس سوف يتناسب مع الزبون.

ورشة التحديات التي تواجه القطاع الزراعي

محمود حامد عربي

إدارة البحوث والتنمية

نظمت الإدارة العامة للتخطيط والإقتصاد الزراعي بوزارة الزراعة والغابات في يوم الأحد الموافق 2018/05/14 بقاعة البروفيسور عبدالله أحمد عبدالله بالإدارة العامة للتخطيط والإقتصاد الزراعي- وزارة الزراعة والغابات ورشة بعنوان التحديات التى تواجه القطاع الزراعي.

هدفت الورشة إلى إبراز أهمية القطاع الزراعي في دفع عجلة التنمية في البلاد وتحسين الوضع الإقتصادي بصورة عامة وإمكانية تطوير الوضع الحالي للقطاع الزراعي، وقد قدم المحاضرة البروفيسور الفاضل أحمد إسماعيل

إفتتح السيد المدير العام للإدارة العامة للتخطيط والإقتصاد الزراعي المحاضرة مرحباً بالحضور خاصة المهتمين بالقطاع الزراعي للتفاكر حول التحديات والصعوبات التي تواجه الزراعة والعمل على رفع دور الزراعة في الاقتصاد السوداني، ومثمناً دور البروفيسور وجهوده في دفع دور الزراعة في الإقتصاد السوداني، وأشار الى الخروج بتوصيات تجد طريقها إلى التطبيق.

تطرق بروفيسور / الفاضل أحمد فى المحاضرة الى السرد التاريخي للقطاع الزراعي في السودان حيث أوضح ان

ندوات وورش

السودان في بداية السبعينيات كان أحد ثلاث دول (السودان، كندا وأستراليا) التي ينظر إليها بإعتبارها سلة غذاء العالم، وأن مؤتمر الغذاء في عام 1974 ذكر أن السودان بما يتوفر فيها من إمكانيات يمكن أن يوفر الغذاء لربع سكان العالم البالغ حوالي 4 مليار نسمة في ذلك التاريخ، بالتالي يمكن أن يطعم ما يعادل 5 أضعاف سكان العالم العربي، لكن الواقع الأليم الان أن السودان لا يستطيع أن يطعم كل سكان السودان البالغ عددهم حوالي 42 مليون نسمة، ويتوقع أن يصل إلى حوالي 45 مليون نسمة في عام 2025.

ثم تناول تحليلاً ديمغرافياً، وتحليلاً بالنسب لمساهمة القطاعات المختلفة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لربطها مع المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي وإظهار أوجه الإختلالات الموجودة، حيث أشارت المحاضرة إلى أن حوالي (65% – 75%) من سكان السودان يعملون بالزراعة، بينما تساهم الزراعة بحوالي 31% في الناتج المحلي الإجمالي.

لمعرفة التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في السودان، يجب الإجابة على الاسئلة الآتية:

- كيف يمكن توفير الغذاء للأعداد المتنامية من السكان على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي؟

- كيف يمكن للزراعة المساهمة في خفض حدة الفقر المتنامي بصورة مطردة في الريف؟
- كيف يمكن الاستجابة للقلق المتزايد من تدهور الموارد؟

مما تقدم يلاحظ أن التحديات التي تواجه الزراعة في السودان مرتبطة بصورة معقدة بالأمن الغذائي والفقر. بالتالي علينا فهم هذه العلاقة بصورة أكثر عمقاً مما نفعله اليوم لتحقيق مردود إيجابي وملموس في بيئة متغيرة ومضطربة بإستمرار، يختلط فيها الجانب السياسي بالإقتصادي بالإجتماعي بالبيئي فضلاً عن الأبعاد القانونية والمؤسسية والفنية.

يوجد في السودان حوالي 5 نظم زراعية معروفة هي كل من مطري ،مطري تقليدي، مطري آلي، مروي، الثروة الحيوانية والسمكية والنظام الغابي، حيث تتراوح المساحة المزروعة بين 40 – 45 مليون فدان سنوياً في القطاع المطري بشقيه، بينما ينعم القطاع المروي بحوالي 3.5 – 4 مليون فدان حوالي 92% من المساحة المزروعة في القطاع المطري التقليدي والآلي و 8% في المروي، بالتالي توجد إختلالات في الترتيب وإختلال في نسب مساهمة القطاعات المختلفة، بالإضافة إلى مشكلة هجرة السكان بسبب نقص كميات الأمطار وتركز الأمطار في مناطق جنوب السودان، بالإضافة إلى مشكلة الإحصاءات حيث كلها عبارة عن تقديرات ولا توجد إحصاءات حقيقية.

يمكن تجميع التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في الستة مجموعات الآتية:

أولاً: تحديات في مجال اللانتاج وتحديات بيئية تتمثل في الآتي :

- انخفاض كبير جداً في القطاع الزراعي نسبة لإنخفاض الإنتاجية.
- تدني مستوى إستخدام التكنولوجيا والتقانات الزراعية.
- عدم استخدام بذور جيدة، انتظار نتائج جيدة من بذور سيئة.
- استخدام قليل للبذور المحسنة والسلالات الجيدة نتيجة للنقص الحاد فيها خصوصاً عند صغار المزارعين وفقرائهم.
- تدهور بيئة الإنتاج من أرض وتربة من خلال التعرية المستمرة وفقدان خصوبة التربة.
- زيادة تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي والحيواني.

يمكن إستعراض النماذج التالية للتحديات في مجال الإنتاج والتحديات البيئية:

- تغيرات المناخ، تتمثل في موجات الجفاف والفيضانات والأمطار الغزيرة المدمرة للمحاصيل ، بسبب القطع الجائر للقطاع الغابي مما أثر سلباً على القطاعات الأخرى.
- مثلاً في ولاية القضارف انخفضت مساحة الأراضي الرعوية من 79% من مساحة الولاية في عام 1941 إلى 19% في عام 2002.

- التغيير الديمغرافي للمزارعين والمنتجين من خلال الهجرة المستمرة للشباب إلى المدن مما يؤثر سلباً على توافر القوى الزراعية العاملة.
- اصبحت ممارسة العمليات الزراعية أقل كفاءة ومكلفة مادياً.

ثانياً: تحديات إقتصادية:

تتمثل التحديات الإقتصادية في تقليل حدة الفقر وزيادة معدل النمو الإقتصادي وكبح جماح التضخم وإستقرار سعر الصرف و الأسعار والمرتبات والأجور.

- رغم أن الزراعة هي المحرك للنمو والتحول الإقتصادي

إلا أن ذلك يظل على مستوى القول لا الفعل.

- تحديات سعر الصرف ، التضخم وتأثيراته البالغة على محفزات النمو.
- تحديات الحصول على التمويل اللازم لكل العمليات الزراعية خصوصاً التمويل الكبير حيث بلغ متوسط التمويل حوالي 2.6% من الإنفاق التمويلي خلال الفترة 2012-2014م ليرتفع الى 8.0% بعد إضافة القطاعات ذات الصلة، حيث يشكل ذلك حوالي 1% من الناتج المحلى الإجمالي.
- ضعف الإستثمار وغياب البيئة الملائمة وإنخفاض إستثمارات القطاع العام في الزراعة.
- الحاجة إلى إستثمارات في مجال الصناعة الغذائية.
- عدم كفاية مؤسسات التمويل والإقراض ومؤسسات التسويق والإرشاد والبحث والتطوير وإدارة المخاطر.
- ضمور ثقافة الشراكة والعمل الريادي الإستثماري
- زيادة الأجور الزراعية ومدخلات الانتاج وزيادة أسعار الطاقة والمحروقات فضلاً عن الهجرة إلى المدن.
- ضعف البنيات التحتية من طرق وأوعية تخزينية (جافة ومبردة) وضعف الاسواق (سلاسل القيمة) ونظم المعلومات والإنذار المبكر:
- قلة أوعية التخزين اللازمة لعمل مخزونات إستراتيجية مع وجود فاقد كبير في عمليات ما بعد الحصاد نتيجة لسوء المناولة ولرداءة تلك الأوعية كماً وكيفاً.

ثالثاً: تحديات تواجه الأسواق ونظم المعلومات :

- اسواق ضعيفة كذلك نظم معلومات زراعية وتسويقية وغياب الإرشاد ونقل التقانة.
- ضعف التسويق الزراعى وعوائق كثيرة أمام سلاسل القيمة الزراعية للكثير من المحاصيل وعدم مواكبتها لمعايير الجودة العالمية للمنافسة في الأسواق العالمية.

رابعاً : تحديات مؤسسية وأخرى سياسية:

تتمثل التحديات المؤسسية والأخرى السياسية في البنيات المؤسسية للقطاع الزراعي (وزارات ومؤسسات مساعدة)، العلاقات والتنسيق بين أصحاب المصلحة، السياسات والإستراتيجيات، تطوير بناء القدرات والتدريب، الإلتزام السياسي والنزاهة والمحاسبة والمسئولية.

- عدم وجود نظام النزاهة والمحاسبة والمسئولية.
- وجود نظام الحسبة والذى يركز على الفساد المالى.
- انخفاض القدرات المؤسساتية وضعف قدرات الكادر البشرى اللازمة لتنفيذ ومراقبة المشاريع والبرامج القائمة.

- ضعف التنسيق والتعاون بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص لتفادى المعوقات والعوائق التى تواجه القطاع والسياسات العشوائية مع غياب التنسيق بينها وبين اصحاب المصلحة .
- التجاهل المستمر للقطاع الزراعي وعدم جعله أولوية في التمويل.
- بصورة عامة عندما يغيب الدعم الرسمي الحكومي لشركات القطاع الخاص الزراعي من خلال رسم سياسات متوازنة في التجارة والإستثمار الزراعي فإن ذلك يعبر عن نوع من سوء الإدارة للموارد وغياب للنظام ولروح المسئولية في إدارة الشأن العام مما يتطلب المسائلة والمحاسبة.

خامساً: تحديات تواجه البحث والتطوير:

يتمثل هذا التحدي في نقص البحث والتطوير حيث تعاني مؤسسات البحث العلمي من نقص التمويل اللازم للبرامج البحثية مما جعل القطاع الزراعي متخلفاً وغير مواكب للتقدم العلمي .

سادسا : تحديات تواجه تهيئة البيئة المواتية

- تفشي البيروقراطية المعقدة ونقص الكفاءة في مؤسسات الدولة مع إجراءات إدارية وتنظيمية غير فعالة خصوصاً في ملكية الأرض وإجراءات الاستثمار أدى إلى ضعف الإستثمار في القطاع الزراعي .
- ضعف البيئة المواتية التي تشجع القطاع الخاص في مجال الأعمال الصغيرة والمتوسطة.
- ضعف منظمات وتكوينات إتحادات المزارعين والمنتجين وغياب ثقافة وروح العمل المشترك في شراكات ومزارع تجارية

كل التحديات التي ذكرت أثرت على أوضاع الناس ومعاشهم من ما نتج عنها الفقر وسوء التغذية ، حيث إنتشر سوء التغذية (الحاد والمتوسط).

الخلاصـــة :

1 - تأمين الغذاء والتغذية

- يتمثل هذا في كيفية إنتاج غذاء كافي وبجودة عالية لعدد السكان المتزايد بالقيود والصعوبات الموجودة .
- التوازن بين المناطق الحضرية والريفية، ومعالجة مشكلة الهجرة من الريف إلى المدن.
- مواجهة المشاكل المعقدة التي تواجه نظامنا الزراعي، والتي تتمثل بعضها في الإستخدام المكثف للأرض، ومواجهة المشاكل التقليدية وإنخفاض الإنتاجية وفقر المزارعين والتمويل غير الكافي ومشاكل الأسعار والتسويق وغيرها.

2 - إستئصال الفقر

- يتمثل هذا في كيفية المساهمة في الحد من الفقر الذي ما زال ينتشر في المناطق الريفية وضعف المنهجيات والسياسات والإستراتيجيات التي تعمل على معالجة الفقر.
- كيفية تنمية التكنولوجيا والسياسات والمؤسسات التي تساهم في إستغلال الإمكانات الكامنة في الزراعة وإستخدامها كوقود للنمو والتنمية.

3 - الإدارة المستديمة للموارد الطبيعية

- وضع الزراعة والتنوع الحيوي، والتوازن بين إستخدام الارض للزراعة والمحافظة على الغابات، والإجابة على السؤال الذي يخص التغير المناخي وثقب الأوزون وغيرها.
- أيضاً يتمثل التحدي في كيفية تحسين إدارة الموارد، وخلق مجموعة من التكنولوجيا والسياسات والحوافز تعمل على تشجيع صغار المزارعين لإعطاء المزيد من الأهمية لإدارة الموارد بصورة يضمن إستمراريتها.

4 - كيفية تذليل هذه التحديات

- تطوير نظام إنتاجي مستديم قادر على مضاعفة الإنتاج .
- الأخذ في الإعتبار السياسات المحلية والدولية والمؤسسات التي لا تميز بين الزراعة وتعطي الحوافز الملائمة لملايين المزارعين.
- الإستثمار في البحوث الزراعية مثلNFRC، ARC والبحث عن دعم المجموعات الإستشارية الدولية للأبحاث الزراعية مثل FAO، NFRC وبناء شراكات قوية مع القطاع الخاص للإستفادة من الإمكانات الهائلة للبيولوجيا الجزئية.
- إزالة التشوهات وتحرير التجارة الزراعية.
- تحسين الانتاجية والتسويق والربحية لصغار المزارعين وتعزيز تنمية الريف من خلال تكثيف الإستخدام.
- تزويد التكنولوجيا الملائمة للمزارعين مثل تطبيق

نظام الزراعة بإستخدام التكنولوجيا المتطورة خاصة في الزراعة المروية.

- تحسين رفاهية المزارعين وتشجيع المزارعين ليكونوا أكثر فعالية وأكثر وعياً بإدارة الموارد الطبيعية ومن ثم تحسين رفاهية المجتمعات الريفية.
- تحسين ربحية الزراعة هو الموقف الفائز دائماً، ويساهم في خفض معدلات الفقر والمساهمة في الأمن الغذائي ويساهم في تحسين إدارة الموارد الطبيعية.

التوصيات

كما هو موضح في أهداف التنمية المستدامة الثاني، في إستراتيجية صفر جوع بإنهاء الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز إستمرارية الزراعة بنهاية 2030.

- إنهاء الجوع وتأمين الوصول إلى الغذاء.
- إنهاء سوء التغذية.
- مضاعفة الإنتاجية الزراعية والدخل لصغار منتجي الغذاء.
- تأمين نظام غذائي مستديم و ممارسة زراعية مرنة.
- تأمين التنوع الجيني للبذور والنبات والحيواني.

بعد المحاضرة قدم د. حسب الرسول حاج سعيد ، مداخلة إرتفاع أسعار السلع الزراعية، حيث تم الإشارة إلى إرتفاع أسعار السلع الزراعية وأن الحل يكمن في تبني نظام سلسلة القيمة، وذكر نموزج أثيوبيا في إنتاج البن.

تم فتح الفرصة للنقاش العام وفيها تم إثارة النقاط التالية : -

- عدم وجود وثيقة سياسات زراعية تحكم العمل المتعلق بالزراعة وبالتالي لابد من عمل ورشة لوضع سياسات تحكم القطاع الزراعي.
- تدهور القطاع الزراعي هو السبب الرئيسي للفقر في السودان بالإضافة إلى عدم تشجيع السياسات الحكومية لسكان الريف وجعلها منطقة جاذبة.
- يمكن نقل التجربة الماليزية في محاربة الفقر إلى السودان من حيث وجود وحدة المتابعة والتقييم في مجلس الوزراء.
- السياسات التمويلية والشراكات مع القطاع الخاص غير فعالة في تمويل القطاع الخاص.
- توزيع الإنتاج على حسب الميزة النسبية للمناطق.

تمت الاشارة إلى مجموعة من الأسئلة للاجابة عليها منها :

- كيفية إقناع النخب السياسية بأولوية قطاع الزراعة الذي يعمل على التحول التنموي في السودان؟
- أكبر خطر على القطاع الزراعي في السودان هو تحول المجتمع السوداني إلى مجتمع نخبوي وأفندية، إذاً من الذي يزرع؟
- هل القطاع الخاص رغماً عن التدخلات الحكومية لديه مشاكل؟
- ما هي اسباب إرتفاع الأسعار هل هي كوارث أم هناك مسببات أخرى؟

أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية

مروة بشرى نبق

إدارة السياسات

أضواء على

مقدمة

يصدر بنك السودان المركزي منشوراته الدورية المنتظمة للعمل المصرفي بالبلاد، وذلك في إطار جهوده لتطوير الضوابط التنظيمية والرقابية التي تهدف الي الاستقرار الاقتصادي ، وخلال الربع الثاني من عام 2018 تم أصدار عدد من المنشورات والتعاميم تشمل في الأتي:

منشورات الادارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي:

• التعميم الخاص بنشر وتفعيل نقاط البيع (POSs) بتاريخ 23/ابريل/ 2018

في اطار تجويد وتطوير خدمات الدفع الالكتروني، وتشجيعاً لزيادة انتشار خدمات نقاط البيع وتعزيز التعامل غير النقدي فقد تقرر ما يلي :-

1. على كل مصرف امتلاك وتفعيل نقاط البيع (POSs) بحد أدنى مائتي نقطة بيع (200) موزعة على متاجر مختلفة ومواقع جغرافية متعددة تشمل العاصمة والولايات حسبما يرى المصرف.
2. يجوز للمصارف ومقدمي الخدمات تحديد تعرفتها الخاصة لجميع الخدمات المقدمة من خلال نقاط البيع الخاصة بها باستثناء خدمة المشتريات (Purchase) ذات التعرفة المحددة بواسطة بنك السودان المركزي.
3. على المصارف تفعيل وتنشيط جميع نقاط البيع التى بحوزتها على أن يكتمل الحد الأدنى المطلوب لكل مصرف بنهاية شهر يونيو من هذا العام كحد أقصى.
4. على المصارف التوعية والترويج لخدمات نقاط البيع وسط العاملين بها والمتعاملين معها لتعزيز ثقافة عدم استخدام النقود في المعاملات المالية.
5. لا يجوز وضع اكثر من نقطتي بيع لجهتين مختلفتين على المتجر أو الموقع الواحد.
6. على المصارف وضع خطة إنتشار لنقاط البيع توضح فيها العدد المتوقع نشره بنهاية 2018م.

• التعميم الخاص بتبسيط اجراءات فتح الحسابات المصرفية بالعملة المحلية للافراد بتاريخ 7/يونيو/ 2018

تماشياً مع موجهات بنك السودان المركزي الرامية لاستقطاب الموارد داخل الجهاز المصرفي ،وفي اطار استراتيجية الشمول المالي وتعبئة المدخرات بالعملة المحلية و إنشاداً لتطوير الصيرفه الالكترونية وتجنباً لمخاطر حمل النقود ولأغراض استبدال فئة الخمسين جنيه الحالية بأخري ذات مواصفات فنية عالية ،فقد تقرر تبسيط اجراءات فتح الحسابات المصرفية وفق الآتي :

اولاً : يلغي أي نص وارد بمنشورات وتعاميم بنك السودان المركزي الصادرة للمصارف يتعارض مع الضوابط والاجراءات المذكورة في هذا المنشور

ثانياً: على المصارف تبسيط اجراءات فتح الحسابات للافراد وفقاً للآتي :

أ. يتم فتح الحساب بعد إبراز البطاقة القومية أو الرقم الوطني أو أي مستند آخر لاثبات الشخصية يكون مقبول لدى المصارف .

ب. تعبئة استمارة طلب فتح الحساب حسب النموذج المرفق ((أ) و(ب)) للافراد السودانيين والاجانب على التوالي .

جـ. أن يكون فتح الحسابات بمبلغ رمزي في حدود مبلغ 50 جنيه (خمسين جنيهاً سودانياً) كحد أدنى .

د. أن يمنح العميل بطاقة صراف آلي خلال فترة 72-48 ساعة من تاريخ فتح الحساب .

ه. في حالة فتح الحسابات الجارية يمنح العميل دفتر الشيكات وفقاً لتقدير المصرف .

ثالثاً : على المصارف تكملة بقية المطلوبات المتمثلة في "مبدأ اعرف عميلك" ومطلوبات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وبقية المطلوبات الاخرى لإجراءات فتح الحسابات خلال فترة شهرين من تاريخ فتح الحساب .

يسري العمل بهذا المنشور اعتباراً من تاريخه مع ضرورة تعميمه على كافة فروعكم العاملة .

• التعميم الخاص بتشجيع وسائل الدفع المصرفية بتاريخ 7/يونيو/ 2018

في إطار سياسات بنك السودان المركزي الرامية الى تشجيع عملاء المصارف لإستخدام وسائل الدفع المختلفة كبديل عن التعامل النقدي وما يكتنفه من مخاطر ، يجب على المصارف الإلتزام بالاتي :

1. إصدار الشيكات المصرفية لعملائها مجاناً وبدون أي رسوم .
2. تفعيل وزيادة نقاط البيع بالعاصمة والولايات .
3. تشجيع العملاء لإستخدام تطبيقات الهاتف الجوال والصيرفة عبر الموبايل .
4. الترويج لإستخدام بطاقات الصراف الآلي في نقاط البيع لشراء السلع والخدمات وسداد المدفوعات عبر الصرافات الآلية .

• التعميم الخاص بالعملات المزيفة بتاريخ 7/يونيو/ 2018

في اطار مسئوليات بنك السودان المركزي لحماية العملة الوطنية و مكافحة جريمة تزييف العملات وحماية الإقتصاد الوطني وحقوق المواطنين و سمعة الجهاز المصرفي السوداني وتعزيز ثقة المتعاملين معه، فقد تم إتخاذ الترتيبات التحوطية لسحب فئة الخمسين جنيه الحالية و إستبدالها بأخرى ذات مواصفات فنية عالية

لإنفاذ ذلك يجب على المصارف الإلتزام بالآتي :

توفير واستخدام اجهزة كشف تزوير العملات وتدريب العاملين لإستخدامها .

في حالة إكتشاف عملات مزورة يتم الآتي :

أ . عدم إضافتها لحساب العميل

ب . تبليغ بنك السودان المركزي فورا وتسليمه العملات المزورة .

ج . إتباع الإجراءات القانونية اللازمة

• التعميم الخاص بالتعامل بفئة الخمسين جنيه القديمة بتاريخ 14/ يونيو/ 2018

إلحاقاً للاعلان الصادر من بنك السودان المركزي في يونيو 2018م والخاص بطرح ورقة نقدية جديدة من فئة الخمسين جنيهاً للتداول . يرجى عدم إستبدال أي مبالغ من فئة الخمسين جنيه الطبعة القديمة بالفئة الجديدة . علماً بان فئة الخمسين جنيه القديمة مازالت سارية على كافة المصارف مراعاة الإلتزام بالتوجيه أعلاه .

• التعميم الخاص بالتعامل بسقف أرصدة بطاقات المحفظة الإلكترونية (Purse-E) بتاريخ 21/ يونيو/ 2018

الحاقاً الى التعميم الصادر بتاريخ 14سبتمبر2014م " ضوابط خدمة المحفظة الإلكترونية " الفقرة ثانياً (ضوابط إصدار بطاقات المحفظة الإلكترونية) وتشجيعاً لزيادة إنتشار خدمات الدفع الإلكتروني، فقد تقرر رفع سقف أرصدة بطاقات المحفظة الإلكترونية) (Purse-E لتصبح كما يلي :

1. مبلغ 50,000 جنيه (خمسون ألف جنيه) سقفا لرصيد المحفظة المعيارية (Standard).

2. مبلغ 150,000 جنيه (مائة وخمسون ألف جنيه)سقفا لرصيد المحفظة الفضية (Silver) .

3. رصيد مفتوح وغير محدد سقفا لرصيد المحفظة الذهبية (Gold) مع ربطها بحساب مصرفي .

أحداث إقتصادية .. محلية وعالمية

هادية خالد عبد الرحمن احمد

إدارة البحوث والتنمية

السودان يعلن عن خطط جديدة للإصلاح الاقتصادي

أعلن وزراء المالية والنفط والمعادن والزراعة والتجارة بالسودان في يونيو 2018 عن خطط وبرامج جديدة للإصلاح، ستنفذ خلال هذا العام بهدف تنشيط الإنتاج في هذه القطاعات ومكافحة الفساد. واعتبر الخبراء والمراقبون، أن ما أعلنه وزراء القطاع الاقتصادي خلال إحتفالات المعايدة التي شهدتها دواوين الحكومة الأسبوع الماضي، يمثل حراكاً اقتصادياً واسعاً لمعالجة وتشخيص الخلل الذي أصاب اقتصاد البلاد. وكشف تقرير لوزارة المالية السودانية تدني الصادرات غير النفطية وهبوط الإنتاج النفطي، وتفاقم ظاهرة تهريب السلع الصادرة والسلع الاستراتيجية المدعومة، بجانب التهريب الذي يمارس في البحار باستخدام سفن تهريب البشر، خصوصاً في منطقة البحر الأحمر بشرق البلاد، وفقاً لمصادر موثوقة. ويواجه الاقتصاد السوداني مآزق متعددة منذ تخفيض قيمة الجنيه أمام الدولار من 6.9 إلى 18 جنيهاً مع بدء تطبيق ميزانية العام الحالي، كذلك رفع الدولار الجمركي بنسبة 300 في المائة. وفي غضون هذه الأزمة الاقتصادية، وجه رئيس الجمهورية المشير عمر البشير، بإلغاء كل الضرائب والجبايات، وإزالة المعوقات التي تعترض زيادة الإنتاج والإنتاجية. وترأس البشير اجتماعاً لوزراء القطاع الاقتصادي، تداولوا فيه حول المشروعات المطروحة من قبل وزراء القطاع الاقتصادي، والمشروعات ذات العائد المادي السريع، وإعداد البرامج والمشروعات التي تعمل على حل الأزمة الاقتصادية بشكل فوري. وعقب الاجتماع الرئاسي، أعلن وزير النفط والغاز السوداني أزهري عبد القادر، أن وزارته تعمل على 3 مشاريع رئيسية لسد الحاجة المحلية من النفط والغاز، وذلك بإنتاجهما من الحقول المملوكة للسودان، ومعالجة المشكلات الخاصة بالتصدير التي تسببت فيها المقاطعة الأميركية وانفصال جنوب السودان وانخفاض سعر النفط العالمي. وقال: "خلال 3 أعوام سيتم ذلك، لكن في حالة توفر التمويل المالي لإنتاج النفط، الذي يفوق المليار دولار". وتعهد أزهري بإرجاع منظومة الإنتاج مع دولة جنوب السودان المتوقفة منذ عام 2013، مشيراً إلى أن هناك اتصالات مع الجانب

الجنوبي لاستئناف الإنتاج.وأشار إلى أن استئناف الإنتاج بدولة جنوب السودان، يزيد عائدات السودان من العملة الصعبة من رسوم عبور النفط، وأشار إلى عزم الحكومة إنشاء مصفاة جديدة في بورتسودان لتأمين حاجة البلاد من المشتقات النفطية على الساحل السوداني. وشرعت وزارة المعادن في تطوير قطاع التعدين، كذلك رفع إنتاج النحاس إلى 88 طناً سنوياً على مدى السنوات الثماني المقبلة، بجانب مشاريع أخرى لتصنيع المعادن والأحجار الكريمة، وقطع وزير المعادن محمد أحمد علي، بأن وزارته ستتصدى وبشدة لكل من يهربون الذهب.

وأعلن الوزير انطلاق برنامج الطواف وزيارات مناطق التعدين التقليدي، للوقوف على العمل في هذا القطاع، الذي قال إنه يحتاج إلى التطوير، خصوصاً أنه يسهم في إنتاج الذهب السوداني بأكثر من 80 في المائة.

مارشال بلينجسلي يؤكد استعداد بلاده لبدء المرحلة الثانية من الحوار الإيجابي مع السودان:

تعهد مساعد وزير الخزانة الأمريكي مارشال بيلينجسلي خلال لقائه وزير المالية السوداني محمد عثمان الركابي في ابريل 2018 ضمن وفد من الكونغرس الأمريكي بإعادة علاقات المصارف الأمريكية والسودانية ووعد بيلينجسلي بحسب بيان وزارة المالية السودانية حكومة الخرطوم بحث المصارف في بلاده على فتح فروع لها بالسودان والإعفاء من الديون . ودعا المسؤول الأمريكي الحكومة السودانية إلى إحراز مزيد من التقدم في الحريات وحقوق الإنسان وبناء علاقات طبيعية مع بلاده وقال إن الكونغرس الأمريكي يتطلع إلى رفع إسم السودان من الدول الراعية للإرهاب في المرحلة الثانية وتحقيق ذلك في أسرع وقت ممكن . وبحسب البيان استعرض وزير المالية السوداني مع المسؤول الأمريكي الوضع الاقتصادي في البلاد، والصعوبات التي يواجهها نتيجةً لعدم رفع اسمه من قائمة الدول الراعية للإرهاب، بجانب مشكلة إعفاء الديون، وأعرب بلينجسلي خلال لقائه بالخرطوم بوزير المالية والتخطيط الاقتصادي السوداني الدكتور محمد عثمان الركابي، ووكيل وزارة الخارجية السفير عبدالغني النعيم، كلا على حدة حيث عبر عن ارتياحه لنجاح المرحلة الأولى من خطة المسارات الخمسة والتي أثمرت عن قرار رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على السودان، مؤكداً أن حكومة بلاده أبلغت المصارف والمؤسسات بدول الخليج والمنطقة بإمكانية التراسل والتعامل المباشر مع المصارف السودانية، ووجه المسؤول الأمريكي الشكر لحكومة السودان على جهودها لتطوير العلاقات مع بلاده مؤكداً حرص بلاده على تعزيز وتنمية علاقاتها الثنائية بين البلدين قال إن الكونجرس الأمريكي يتطلع لرفع اسم السودان عن قائمة الدول الراعية للإرهاب وتحقيق ذلك في أسرع وقت ممكن ووعد مساعد وزير الخزانة الأمريكي بإعادة علاقات البنوك الأمريكية والمراسلين الأجانب مع البنوك السودانية، إضافة إلى حث البنوك الأمريكية لفتح فروع لها بالسودان، ومساعدة السودان في إعفاء ديونه الخارجية، من جانبه أكد وكيل وزارة الخارجية السودانية استعداد بلاده لبدء المرحلة الثانية من الحوار الإيجابي بين البلدين وقدم شرحاً وافياً لجهود السودان في مكافحة الإرهاب وجرائم غسل الأموال والهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، مشيراً إلى إشادة كبار المسؤولين بالأجهزة المختصة بالولايات المتحدة الأمريكية والعديد من دول العالم ونوه النعيم إلى دور السودان في السلم والأمن الإقليمي واستضافة ملايين اللاجئين من دول عديدة، داعيا الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز خطوات رفع العقوبات عن السودان، ومعالجة الديون ومساعدته في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وذلك للاندماج في الاقتصاد العالمي ورحب بالقطاع الخاص الأمريكي للعمل في مجالات النفط والمعادن والزراعة والثروة الحيوانية والسمكية والبنية التحتية والتكنولوجيا والاتصالات والتبادل الثقافي والتعليمي، وكذلك تبادل زيارات كبار المسئولين، مؤكدا التزام السودان بقرارات مجلس الأمن الخاصة بكوريا الشمالية، وذلك وفقاً لالتزامه بميثاق الأمم المتحدة وجهوده لتحقيق السلم والأمن الدوليين ، وبدوره أطلع وزير المالية والتخطيط الاقتصادي السوداني المسؤول الأمريكي على الوضع الاقتصادي في السودان

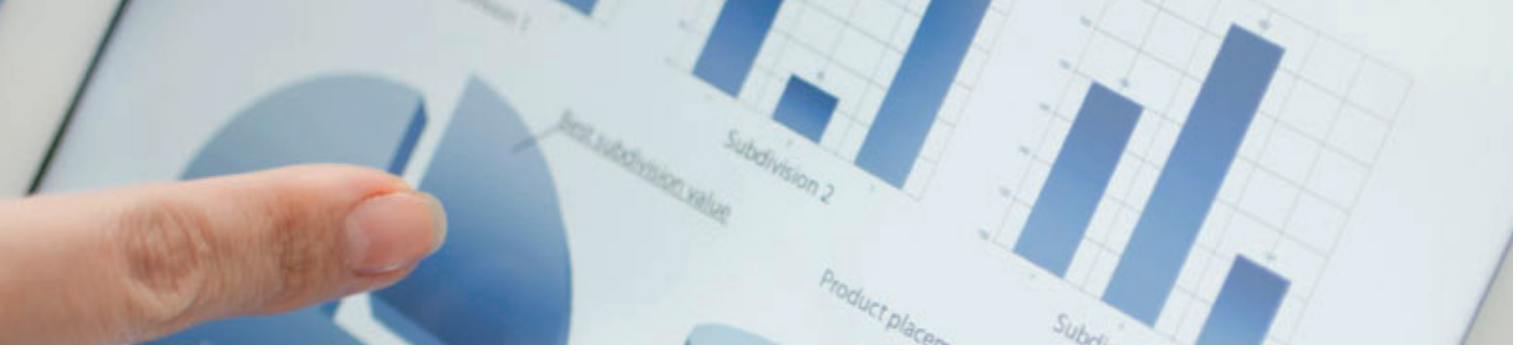

والصعوبات التي يواجهها نتيجةً لعدم رفع اسمه من قائمة الدول الراعية للإرهاب، بجانب مشكلة إعفاء ديون السودان، على الرغم من أنه استوفى كافة الشروط التي تؤهله لإعفاء ديونه الخارجية والاستفادة من مبادرة الدولة المثقلة بالديون. وقال الركابي إن السودان مستمر في الإصلاح الاقتصادي، مطالباً تقديم الدعم المالي لاستكمال عملية الإصلاح التي يتحمل أعباءها الشرائح الضعيفة في المجتمع، منوها بأن اللقاء كان مثمرا وتناول قضايا المرحلة القادمة، وكيفية الوصول لإزالة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب وتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي.

تقديم وملخص وافٍ لآفاق الاقتصاد العالمي :

اتسع نطاق الانتعاش الاقتصادي العالمي الذي بدأ نحو منتصف 2016 واكتسب مزيدا من القوة. ويتوقع العدد الجديد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أن تواصل الاقتصادات المتقدمة مسيرة التوسع كمجموعة لتتجاوز معدلات نموها الممكن في العامين الحالي والقادم، ثم تبدأ في التراجع. وفي الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يتوقع أن ترتفع معدلات النمو ثم تستقر. ولن تدوم معدلات النمو المواتية الحالية بالنسبة لمعظم البلدان. ولذلك ينبغي لصناع السياسات اغتنام الفرصة السانحة لتدعيم النمو وجعله أكثر استدامة وتسليح الحكومات بأدوات أفضل لمواجهة الهبوط الاقتصادي القادم. ويبدو أن النمو العالمي في سبيله إلى بلوغ معدل 3.9% في العامين الحالي والقادم، وهو أعلى بكثير من المتوقع في أكتوبر الماضي. ومما يساعد في دفع هذا التسارع في الناتج أن منطقة اليورو واليابان والصين والولايات المتحدة تشهد نموا أسرع. وكلها حققت معدلات تجاوزت التوقعات في العام الماضي، إلى جانب بعض التعافي في البلدان المصدرة للسلع الأولية. وبخلاف الصين، هناك عدة أسواق صاعدة واقتصادات نامية ستحقق أداء أفضل أيضا هذا العام مقارنة بالتوقعات السابقة – وتشمل هذه المجموعة البرازيل والمكسيك وبلدان أوروبا الصاعدة. غير أن المكاسب الكلية لهذه المجموعة من البلدان تتأثر بالتخفيض الحاد في الآفاق المتوقعة لبضعة بلدان تحت طائلة الصراعات الأهلية، أبرزها ليبيا وفنزويلا واليمن. ولا يزال تنامي التجارة والاستثمار عاملين بارزين يدفعان عجلة الانتعاش العالمي.

ولم يشهد العالم نموا بهذا الاتساع والقوة منذ التعافي المبدئي القوي في عام 2010 من الأزمة المالية التي وقعت في الفترة 2008 – 2009. وسيساعد التوسع المتزامن على التخلص من تركات الأزمة المتبقية عن طريق تسريع وتيرة الخروج من مرحلة السياسات النقدية غير التقليدية في الاقتصادات المتقدمة، وتشجيع الاستثمار، وإبراء أسواق العمل من ندوبها المتبقية.

غير أن الأزمة خلفت آثارا أخرى تبدو أكثر استمرارية، بما في ذلك ارتفاع مستويات الدين على مستوى العالم والتشكك واسع النطاق لدى عموم المواطنين في مدى قدرة صناع السياسات على توليد النمو القوي والاحتوائي اللازم ومدى رغبتهم في إنجاز هذه المهمة. وسيزداد هذا التشكك – ويترك آثارا سياسية سلبية فيما بعد – إذا عجزت السياسة الاقتصادية عن مواكبة تحدي سن الإصلاحات وبناء هوامش الأمان المالية اللازمة. ومن شأن النجاح في هذه الجهود أن يدعم النمو متوسط الأجل، وينشر منافعه على المستويات الأدنى في توزيع الدخل، ويبني الصلابة اللازمة في مواجهة المخاطر القادمة.

وتبدو آفاق النمو المستقبلية مثقلة بالتحديات بالفعل في حالة الاقتصادات المتقدمة وكثير من البلدان المصدرة للسلع الأولية. ففي الاقتصادات المتقدمة، سيكون من الصعب أن يعود المعدل المتوسط لنمو دخل الأسرة إلى

وتيرته السابقة على الأزمة بسبب شيخوخة السكان والانخفاض المتوقع في وتيرة التقدم نحو معدلات أعلى من الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. بل يبدو من الأصعب تحقيق زيادة ملموسة في الدخول المتوسطة والدنيا. وبالإضافة إلى ذلك، ستميل معدلات النمو حتماً إلى مستوياتها الأضعف على المدى الأطول. وسينحسر الدعم الذي تقدمه السياسات في الولايات المتحدة والصين – رغم ضرورته التي تمليها الاختلالات الاقتصادية الكلية في هذين البلدين. أما البلدان التي يمكنها الآن تسريع النمو بتشغيل العمالة ورأس المال غير المستخدمين بالكامل فسوف تبلغ طاقتها الكاملة. ولذلك فإن الحاجة ملحة لأن تتخذ السياسات منظورا استشرافيا – للحد من المخاطر وتعزيز النمو.

اليابان لديها فائض تجاري بما يفوق ال 625 مليار ين:

سجلت اليابان فائضا في تجارة السلع بلغ 625.977 مليار ين في شهر أبريل ، حسبما قالت وزارة المالية اليابانية بزيادة 30.9 في المائة على أساس سنوي. وتجاوز الرقم الرئيسي التوقعات بفائض قدره 440.0 مليار ينق. وزادت الصادرات بنسبة 7.8 في المئة على أساس سنوي لتصل إلى 6.822 تريليون ين وكانت التوقعات لزيادة 8.7 في المئة لكنها ارتفعت من 2.1 في المئة في الشهر السابق. وارتفعت الصادرات إلى آسيا بنسبة 6.0 في المائة على أساس سنوي إلى 3.654 تريليون ين ، في حين قفزت الصادرات إلى الصين وحدها بنسبة 10.9 في المائة إلى 1.426 تريليون ين سنوياً. وزادت الصادرات إلى الولايات المتحدة الامريكية 4.3 في المائة إلى 1.286 تريليون ين ، في حين ارتفعت الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 14.1 في المائة إلى 819.253 مليار ين سنوياً. وارتفعت الواردات بمعدل سنوي 5.9 في المئة لتصل إلى 6.196 تريليون ين مقابل التوقعات التي بلغت 9.8 في المئة بعد الانكماش بنسبة 0.6 في المئة في الشهر السابق. وزادت الواردات من آسيا بنسبة 3.7 في المائة على أساس سنوي إلى 2.938 تريليون ين ، في حين ارتفعت الواردات من الصين وحدها 2.2 في المائة إلى 1.462 تريليون ين. وزادت الواردات من الولايات المتحدة 3.9 في المئة إلى 670.633 مليار ين في حين قفزت واردات الاتحاد الأوروبي 9.0 في المئة على أساس سنوي إلى 716.343 مليار ين. وبلغ الفائض التجاري المعدل 550.0 مليار ين ، وهو ما يتجاوز التوقعات عند 114.9 مليار ين بعد الفائض البالغ 119.2 مليار ين في مارس.

اقتصاد بريطانيا ينمو بوتيرة سريعة لكن عقبات الانفصال تواجهه:

تسارع نمو الاقتصاد البريطاني في الربع الثاني من العام بعد تباطؤ شتوي حاد أوائل 2018 لكنه فقد الزخم في يونيو ، مما يبرز أداءه المتذبذب قبل الانفصال عن الاتحاد الأوروبي بعد ما يقل عن ثمانية أشهر. وقال مكتب الإحصاءات الوطنية إن الناتج المحلي الإجمالي زاد 0.4 بالمئة بين أبريل ويونيو بما ينسجم مع التوقعات في استطلاع أجرته رويترز لآراء الاقتصاديين. وتسارع معدل النمو السنوي للاقتصاد على نحو طفيف إلى 1.3 بالمئة في الربع الثاني مبتعدا قليلا فحسب عن أدنى مستوى في نحو ست سنوات البالغ 1.2 بالمئة والذي سجله في بداية العام. وتباطأ الاقتصاد البريطاني بعد التصويت في 2016 لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي ومن المتوقع أن يواصل النمو بوتيرة أضعف مقارنة مع معظم اقتصادات الدول المتقدمة مع اقتراب موعد الخروج من الاتحاد في مارس 2019. وقال مكتب الإحصاءات إن الاقتصاد تلقى الدعم في الربع الثاني من تعافي مبيعات التجزئة وقطاع البناء. وأضاف أنه في يونيو وحده، نما الاقتصاد 0.1 بالمئة بعد زيادة نسبتها 0.3 بالمئة في مايو ، وهو ما يقل عن التوقعات في استطلاع رويترز والتي أشارت إلى زيادة 0.2 بالمئة. وقال مكتب الإحصاءات إن النمو في الربع الثاني كان مدفوعا بشكل رئيسي بقطاع الخدمات وكان لصافي التجارة أكبر أثر سلبي على الاقتصاد منذ الربع الثالث من 2016.

الأرجنتين تتلقى دفعة أولى من قرض بخمسين مليار دولار

في يونيو من العام الجاري تلقت الأرجنتين من صندوق النقد الدولي 15 مليار دولار، تمثّل الشريحة الأولى من قرض بقيمة خمسين مليار، يهدف لتأمين استقرار ثالث أقوى اقتصاد في أميركا اللاتينية. وأعلن البنك المركزي الأرجنتيني تسلم هذه الدفعة من القرض الذي حصلت عليه البلاد "لتجنب أزمة"، على حد تعبير وزير الإقتصاد

نيكولاس دوخوفني، وفق ما نقلت رويترز وكان صندوق النقد الدولي والأرجنتين قد أعلنا في السابع من يونيو التوصل إلى اتفاق مبدئي بشأن قرض، مقابل تعهد بوينس آيرس باجراء إصلاحات تهدف إلى خفض العجز في الميزانية. وسيساهم القرض في تعزيز احتياطات البلاد من القطع الأجنبي، وتأمين استقرار سوق متقلبة خسرت فيها العملة الوطنية "البيزو" 35 بالمئة من قيمتها منذ الأول من يناير الماضي. ووافقت إدارة الصندوق رسميا الأربعاء على خطة اقتصادية تمتد لثلاث سنوات قدمتها الحكومة الأرجنتينية، وتعهدت بموجبها بخفض النفقات العامة لدعم الميزانية بحلول عام 2020. وتعتزم الأرجنتين استخدام الشريحة الأولى من القرض لدعم الموازنة، فيما ستكون الشريحة المتبقية البالغة 35 مليار دولار "احتياطية". وقوبل قرار الرئيس الأرجنتيني موريسيو ماكري طلب تمويل من الصندوق بتظاهرات وتهديدات بالإضراب عن العمل، حيث يحمّل العديد من المواطنين الأرجنتينيين الهيئة المالية الدولية مسؤولية الأزمة الاقتصادية التي حدثت في البلاد سنة 2001، لمشاركته في وضع السياسة الاقتصادية في تسعينات القرن الماضي والتي أوصلت البلاد إلى عجز عن تسديد المستحقات. وتقول المعارضة إن الاتفاق كان يفترض أن يعرض على البرلمان للحصول على موافقته. ويأتي منح الارجنتين هذا القرض بعد 12 عاما على تسديدها في 2006 عشرة مليارات دولار مع قرار الرئيس الأسبق نستور كيرشنر قطع العلاقات مع صندوق النقد الدولي.

الصين ترد مجدداً على أمريكا برسوم على صادراتها - وتوقعات بانخفاض 500 نقطة على مؤشر "داو":

ردّت الصين على التصعيد التجاري لها مع الولايات المتحدة الأمريكية، في لرابع من ابريل،لتعلن عن خطط لفرض رسوم جديدة على عشرات البضائع الأمريكية، من بينها الطائرات وفول الصويا والسيارات. وتوقع المستثمرون بأن ينخفض مؤشر "داو" بنسبة تزيد عن 500 نقطة بعد هذه الخطوة الأخيرة من الصين، إذ اعلنت وزارة التجارة الصينية، عن خططها لفرض رسوم بنسبة 25 في المائة على ما يقدر ثمنه بـ 50 مليار دولار من البضائع الأمريكية. ويأتي إعلان الصين كاستجابة مباشرة لإعلان إدارة ترامب، عن فرض رسوم بنسبة 25 في المائة على قائمة بحوالي 1300 من الصادرات الصينية، والتي تقدر بحوالي 50 مليار دولار أيضاً وقد قال متحدث باسم وزارة التجارة الصينية، جاو فينغ: "ما فعلته الولايات المتحدة يعتبر جهلاً كاملاً بجوهر المنفعة المتبادلة والتعاون لنجاح كافة الاطراف بالتجارة بين الصين والولايات المتحدة." خلال مقابلة له مع قناة "CCTV" الرسمية الصينية. ويدفع تبادل التهديدات بين الطرفين المخاوف بنشوء حرب تجارية بين أقوى اقتصادين في العالم، إذ شهدت أسواق المال انخفاضاً إثر إعلان الصين. إذ تأثر مؤشر "هانغ سينغ" بهونغ كونغ على وقع الأنباء، بإنخفاض زاد عن 2 %، بينما انخفض مؤشر "داو" بنسبة 1.7 في المائة. وليس من الواضح بعد التوقيت الذي سينفذ فيه كلا الطرفين خططه ، أو فيما لو سيهدأ في الوقت الحالي، إذ قالت الصين إنها ستعلن عن وقت التطبيق بشكل منفصل، بينما ستعقد الحكومة الأمريكية جلسة استماع علنية للأعمال الأمريكية حول خطتها خلال الشهر القادم، لعديد من رسوم التعرفة الأمريكية التي ستؤثر على قطاعات الصناعة والتكنولوجيا والآلات في الصين، بالإضافة إلى الأدوات الطبية والتعليمية والدوائية. وقد أعلنت الصين عن نيتها الاستجابة للإعلان الأمريكي، حيث فرضت الصين رسوماً على ما تقدر قيمته بحوالي ثلاثة مليارات دولار من البضائع الأمريكية، من بينها النبيذ ولحوم الخنازير والفاكهة والأنابيب الفولاذية، والتي أتت رداً على رسوم إدارة ترامب السابقة على مستوردات الفولاذ والألمنيوم من الصين ودول أخرى، في حين وصفت بكين فرض رسوم على الفولاذ "انتهاكاً" لقوانين التجارة الدولية.

مؤشرات إقتصادية

إلهام ضرار عمر

إدارة الإحصاء

جدول (1)

الارقام القياسية لتكاليف المعيشة و معدلات التضخم للفترة 2005 – 2007

سنة الأساس (1990 =100)

الفترة	الدخول العليا	الدخول المتوسطة	الدخول الدنيا
2005			
ديسمبر	34,078.3	34,909.4	34,730.7
	(5.1)	(6.5)	(6.1)
2006			
ديسمبر	39,629.8	40,392.1	39,968.1
	(16.3)	(15.4)	(15.7)
2007			
ديسمبر	42,854.7	43,948.4	43,258.6
	(8.1)	(8.8)	(8.2)

جدول (1)

الارقام القياسية لتكاليف المعيشة و معدلات التضخم للفترة (2008 –يونيو 2018) م

سنة ا لأساس (2007 = 100)

الفترة	كل السودان	المناطق الريفية	المناطق الحضرية
2008			
ديسمبر	116.9	120.5	113.8
	(14.9)	(18.8)	(13.8)
2009			
ديسمبر	132.7	135.9	129.7
	(13.4)	(12.8)	(14.0)
2010			
ديسمبر	153.0	157.0	149.3
	(15.4)	(15.5)	(15.1)
2011			
ديسمبر	181.9	190.4	173.8
	(18.9)	(21.3)	(16.4)
2012			
ديسمبر	262.8	277.9	248.0
	(44.4)	(46)	(42.7)
2013			
ديسمبر	372.9	392.1	354.4
	(41.9)	(41.1)	(42.9)
2014			
ديسمبر	468.6×	502.7	436.5
	(25.7)	(28.2)	(23.2)
2015			
ديسمبر	527.6	554.5	502.6
	(12.58)	(10.31)	(15.15)
2016			
ديسمبر	688.4	729.4	651.0
	(30.5)	(31.53)	(29.52)

2017			
669.4	746.0	705.9	يناير
(30.9)	(34.7)	(32.9)	
675.2	760.0	715.9	فبراير
(30.5)	(36.4)	(33.5)	
679.8	769.9	723.1	مارس
(31.3)	(37.8)	(34.7)	
691.8	787.7	738.0	أبريل
(31.4)	(38.0)	(34.8)	
706.5	813.7	758.5	مايو
(31.5)	(39.2)	(35.5)	
714.7	824.4	767.9	يونيو
(29.0)	(35.9)	(32.6)	
745.5	859.2	800.8	يوليو
(29.8)	(38.3)	(34.2)	
776.3	869.0	834.3	اغسطس
(30.1)	(38.8)	(34.6)	
760.2	879.8	818.3	سبتمبر
(30.5)	(39.5)	(35.1)	
774.5	888.6	829.6	أكتوبر
(29.2)	(36.7)	(33.1)	
783.4	835.6	844.2	نوفمبر
(21.5)	(27.6)	(24.8)	
794.1	932.7	861.5	ديسمبر
(22.0)	(27.9)	(25.2)	
2018			
980.2	1,177.5	1,075.6	يناير
(46.4)	(57.8)	(52.4)	
1,204.6	1,532.0	1,105.0	فبراير
(48.5)	(59.6)	(54.3)	
1,393.7	1,841.4	1,125.1	مارس
(49.8)	(60.7)	(55.6)	
1,445.4	1,898.9	1,163.4	ابريل
(52.7)	(62.0)	(57.7)	
1,500.1	2,008.1	1,220.6	مايو
(55.1)	(65.8)	(60.9)	
1,549.6	2,066.9	1,258.3	يونيو
(58.4)	(68.4)	(63.9)	

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء
× بيانات معدلة
ملحوظة : معدلات التضخم بين الأقواس

جـــدول رقـــم (2)

المتوسط الشهري لاسعار صرف الدولار ببنك السودان المركزي خلال الفترة (2005 – يونيو 2018)

(بالجنيه السوداني)

ص	الشراء	البيع
ديسمبر 2005	2.301	2.313
ديسمبر 2006	2.008	2.018
ديسمبر 2007	2.029	2.039
ديسمبر 2008	2.190	2.200
ديسمبر 2009	2.236	2.247
ديسمبر 2010	2.482	2.495
ديسمبر 2012	4.398	4.420
ديسمبر 2013	5.682	5.710
ديسمبر 2014	5.857	5.886
ديسمبر 2015	6.077	6.107
ديسمبر 2016	6.554	6.586
2017		
يناير	6.618	6.651
فبراير	6.667	6.700
مارس	6.667	6.700
أبريل	6.6667	6.7000
مايو	6.6667	6.7000
يونيو	6.6667	6.7000
يوليو	6.6667	6.7000
اغسطس	6.6667	6.7000
سبتمبر	6.6667	6.7000
أكتوبر	6.6667	6.7000
نوفمبر	6.6667	6.7000
ديسمبر	6.9979	7.0329
2018		
يناير	17.9551	18.0449
فبراير	17.9551	18.0449
مارس	17.9551	18.0449
ابريل	17.9551	18.0449
مايو	17.9551	18.0449
يونيو	17.9551	18.0449

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم(3)

متوسط أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك خلال الفترة (2005 - يونيو 2018)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
ديسمبر 2005	2.300	2.318
ديسمبر 2006	2.006	2.025
ديسمبر 2007	2.030	2.060
ديسمبر 2008	2.150	2.245
ديسمبر 2009	2.192	2.450
ديسمبر 2010	2.595	2.606
ديسمبر 2011	2.745	2.756
ديسمبر 2012	5.942	5.971
ديسمبر 2013	5.939	5.969
ديسمبر 2014	6.276	6.306
ديسمبر 2015	6.414	6.446
ديسمبر 2016	7.077	7.113
2017		
يناير	7.000	7.009
فبراير	6.894	6.905
مارس	6.919	6.931
أبريل	7.0905	7.1099
مايو	7.1409	7.1604
يونيو	7.3309	7.4441
يوليو	8.039	8.079
اغسطس	8.039	8.079
سبتمبر	8.039	8.079
أكتوبر	7.9633	8.0031
نوفمبر	7.9633	8.0031
ديسمبر	8.9120	8.9566
2018		
يناير	19.9196	20.0195
فبراير	29.2851	29.4318
مارس	29.1298	29.2758
ابريل	29.1278	29.2696
مايو	29.1319	29.2737
يونيو	29.1278	29.2737

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم(4)

متوسط أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة خلال الفترة (2005 – يونيو 2018)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
ديسمبر 2005	2.305	2.314
ديسمبر 2006	2.010	2.020
ديسمبر 2007	2.030	2.040
ديسمبر 2008	2.160	2.220
ديسمبر 2009	2.245	2.373
ديسمبر 2010	2.515	2.525
ديسمبر 2011	2.749	2.760
ديسمبر 2012	6.180	6.211
ديسمبر 2013	5.946	5.975
ديسمبر 2014 ×	6.282	6.313
ديسمبر 2015	6.414	6.446
ديسمبر 2016	7.077	7.113
2017		
يناير	7.005	7.054
فبراير	6.894	6.903
مارس	6.916	6.931
أبريل	7.1016	7.1099
مايو	7.0310	7.1617
يونيو	7.3403	7.4387
يوليو	8.039	8.079
اغسطس	8.039	8.079
سبتمبر	8.039	8.079
أكتوبر	7.9633	8.0031
نوفمبر	7.9633	8.0031
ديسمبر	8.9120	8.9566
2018		
يناير	19.8118	19.9110
فبراير	28.6505	28.8181
مارس	29.0720	35.8492
ابريل	29.0439	29.1869
مايو	29.0446	29.1879
يونيو	29.0446	29.1879

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم(5) مؤشرات نقدية خلال الفترة (2012 – يونيو 2018م)

مليون جنيه

البيـــــان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018					
الفتـــرة	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو
عرض النقود	58,663.3	66,445.7	77,739.0	93,642.6	120,800	203,368	243,803	271,271	278,312	287,559	294,918	296,659
العملة لدى الجمهور	16,751.5	19,178.4	23,343.1	27,495.4	38,712.0	61,455.0	65,846.4	71,572.3	74,925.5	78,212.0	81,572.8	82,235.0
الودائع تحت الطلب	14,241.9	16,486.9	19,743.0	25,376.3	33,460.8	59,545.5	62,632.4	66,804.1	70,659.5	76,617.7	77,391.3	78,506.4
شبه النقود	27,669.9	30,780.4	34,652.9	40,770.9	48,627.2	82,367.0	115,324.6	132,894.4	132,727.1	132,729.0	135,954.4	135,917.2
اجمالي اصول (خصوم) البنوك	67,049.6	77,479.8	92,317.0	108,937.6	132,713.5	211,245.8	248,043.5	276,991.6	284,167.2	289,387.3	294,251.8	295,290.0
إجمالي التمويل المصرفي	30,482.8	37,657.1	44,320.7	53,456.8	67,688.6	102,927.7	108,858.8	112,496.5	113,159.1	117,094.1	118,448.9	121,773.7
اجمالي الودائع المصرفية	39,919.9	44,533.3	53,978.5	63,884.8	79,918.2	139,964.3	173,030.0	193,905.4	197,357.5	202,411.3	206,364.3	207,468.2
العملة لدى الجمهور/ عرض النقود %	28.6	28.9	30.0	29.4	32.0	30	27	26	27	27	28	28
الودائع تحت الطلب/ عرض النقود %	24.3	24.8	25.4	27.1	27.7	29	26	25	25	27	26	26
شبه النقود / عرض النقود %	47.2	46.3	44.6	43.5	40.3	41	47	49	48	46	46	46
اجمالي التمويل المصرفي / الودائع %	76.4	84.6	82.1	83.7	84.7	74	63	58	57	58	57	59

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم(6) رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الإقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية خلال الفترة (2012 - يونيو 2018)

مليون جنيه

القطاع / السنة	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الوارد ات	التجارة المحلية	النقل والتخزين	التعدين	التشييد	أخرى	المجموع
ديسمبر 2012	3,745.4	3,914.6	909.5	2,261.2	3,894.2	2,226.1	89.4	3,383.8	10,058.5	30,482.8
ديسمبر 2013	5,302.6	6,074.6	1,197.0	2,374.7	3,488.7	3,640.2	188.6	4,275.7	11,115.0	37,657.1
ديسمبر 2014	6,908.1	6,690.7	1,488.9	1,630.8	3,798.7	4,146.9	361.3	7,142.9	12,152.2	44,320.7
ديسمبر 2015	8,572.9	7,656.9	1,383.1	1,442.1	5,930.0	4,015.2	311.2	9,660.3	14,485.0	53,456.8
ديسمبر 2016	11,949.9	8,942.8	1,539.0	686.0,	8,835.3	4,944.8	624.3	0,717.4	7,449.2	7,688.6
2017										
يناير	11,514.3	8,701.4	1,478.9	724.4,	9,301.3	4,550.0	540.6	0,599.5	8,947.9	68,358.3
فبراير	0,721.4	8,903.2	1,681.6	2,772.3	9,527.0	4,481.1	771.0	0,964.3	9,528.6	69,350.4
مارس	10,652.3	9,352.5	1,733.0	751.2,	9,810.6	5,183.3	720.0	1,360.4	0,177.9	71,741.2
أبريل	9,952.9	0,565.6	1,806.2	2,413.7	9,918.5	5,113.6	733.4	11,435.7	21,635.9	3,575.5
مايو	10,056.2	0,902.0	1,780.0	2,829.8	11,056.3	5,112.4	790.4	2,941.4	3,526.0	8,994.3
يونيو	0,431.5	11,826.3	2,256.9	3,109.2	11,484.3	4,914.5	920.0	13,309.8	4,302.4	2,554.9
يوليو	11,216.0	1,909.0	1,748.0	3,193.0	11,487.0	4,992.0	990.0	3,503.0	7,515.0	86,553.0
اغسطس	12,391.0	12,193.0	1,846.0	3,096.0	12,056.0	5,563.0	1,113.0	4,441.0	25,222.0	7,921.0
سبتمبر	8,491.0	12,563.0	1,732.0	3,140.0	12,412.0	5,254.0	1,031.0	2,353.0	6,210.0	3,186.0
أكتوبر	19,095.5	12,031.1	1,939.0	3,102.8	14,753.4	5,615.3	2,754.5	12,125.4	2,372.9	3,789.9
نوفمبر	18,186.6	14,969.2	2,856.4	2,985.4	12,257.5	5,545.1	2,224.6	4,374.0	2,798.3	96,197.1
ديسمبر	21,151.6	16,359.5	3,452.5	3,234.1	12,125.1	6,078.2	2,350.5	15,271.9	22,904.2	02,927.6
2018										
يناير	1,804.2	19,224.9	4,365.4	3,556.4	11,479.9	6,581.3	1,486.8	6,565.2	23,794.8	108,858.8
فبراير	9,773.1	20,942.8	4,751.0	3,659.3	11,030.7	6,872.2	1,504.9	7,635.5	26,327.1	112,496.5
مارس	19,451.1	21,865.7	5,079.0	3,547.0	10,349.8	7,216.5	1,567.9	7,352.3	26,729.8	113,159.1
ابريل	20,516.6	3,400.6	4,866.9	7,797.8	3,294.0	9,981.1	1,602.8	7,499.2	8,135.0	117,094.1
مايو	0,076.2	4,286.6	5,562.8	7,604.5	3,265.3	9,778.2	1,559.5	17,994.0	8,321.8	118,448.9
يونيو	0,048.9	5,013.4	5,633.2	3,114.5	9,536.3	7,801.4	1,685.0	8,275.0	30,207.9	21,315.7

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم(7)

تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية - بالعملة المحلية خلال الفترة (2005 - يونيو 2018م)

الفترة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		2018	2018
الصيغة	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يوليو - سبتمبر	أكتوبر - ديسمبر	يناير - مارس	ابريل - يونيو
المرابحة	3,010.3	5,559.1	7,315.1	6,899.7	8,186.3	11,474.1	14,312.9	12,021.9	8,012.7	20,180.4	26,968.5	38,518.7	14,573.1	22,760.7	16,031.0	15,865.0
%	43.3	53.5	58.1	47.0	52.3	51.9	61.4	49.9	53.3	52.2	49.8	46.2	41.2	61.5	67.48	53.13
المشاركة	2,143.0	2,116.5	1,631.4	1,769.3	1,641.4	1,981.9	1,548.5	2,636.9	3,740.7	3,625.3	3,822.8	5,594.0	1,488.8	2,068.6	1,987.6	1,670.2
%	30.8	20.4	13.0	12.1	10.5	9.0	6.6	10.9	11.1	9.4	7.1	6.7	4.2	5.6	8.37	5.59
المضاربة	292.3	532.0	497.6	876.4	956.0	1,480.0	1,424.7	1,296.3	1,772.9	2,086.5	3,582.1	4,165.5	3,349.3	2,010.0	1,278.7	1,690.0
%	4.2	5.1	4.0	6.0	6.1	6.7	6.1	5.4	5.2	5.4	6.6	5.0	9.5	5.4	5.38	5.66
السلم	145.2	133.0	81.7	290.7	349.6	257.6	174.8	459.8	665.3	1,464.3	1,622.9	2,499.7	442.1	49.8	66.9	115.4
%	2.1	1.3	0.6	2.0	2.2	1.2	0.7	1.9	2.0	3.8	3.0	3.0	1.3	0.1	0.28	0.39
المقاولة	na	na	0.0	0.0	1,005.6	2,295.6	1,952.2	2,160.1	3,929.5	5,178.3	8,402.2	17,271.5	11,657.3	6,585.7	2,667.3	7,558.9
%	na	na	0.0	0.0	6.4	10.4	8.4	9.0	11.6	13.4	15.5	20.7	33.0	17.8	11.2	25.31
الاجارة	na	na	0.0	0.0	24.8	52.2	35.8	89.6	331.2	144.6	200.2	290.4	81.1	171.8	249.0	185.3
%	na	na	0.0	0.0	0.2	0.2	0.2	0.4	1.0	0.4	0.4	0.3	0.2	0.5	1.05	0.62
الاستصناع	na	na	0.0	0.0	0.0	0.0	-	20.1	32.4	43.2	47.2	52.3	259.5	173.9	22.5	193.3
%	na	na	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.7	0.5	0.09	0.65
القرض الحسن	na	na	0.0	0.0	0.0	0.0	-	125.5	99.6	208.7	120.9	240.8	59.8	53.8	42.9	57.9
%	na	na	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	0.1	0.18	0.19
أخرى	1,362.9	2,054.3	3,061.5	4,845.2	3,496.0	4,566.1	3,880.3	5,292.7	5,238.2	5,747.4	9,426.3	14,722.4	3,439.5	3,164.4	1,410.3	2,526.5
%	19.6	19.8	24.3	33.0	22.3	20.7	16.6	22.0	15.5	14.9	17.4	17.7	9.7	8.5	5.94	8.46
المجموع	6,953.7	10,394.9	12,587.3	14,681.3	15,659.8	22,107.4	23,329.2	24,102.8	33,822.5	38,678.6	54,193.3	83,355.3	35,350.6	37,038.8	23,756.2	9,862.5
%	100	100	100.0	100.0	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : بنك السودان المركزي

× لا تتضمن تمويل الحكومة إعتباراً من 2011م

×× إضافة القرض الحسن والإستصناع كصيغ منفصلة عن قطاع أخرى بدءاً من يناير 2012م

جدول رقم (8) تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات الإقتصادية - بالعملة المحلية (2005 - يونيو 2018)

مليون جنيه

الفترة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
القطاع	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	أكتوبر - ديسمبر	يناير- مارس	أبريل- يونيو
الزراعة	571.1	786.1	837.1	1,485.7	1,686.1	1,599.8	1,483.9	2,873.0	6,721.0	6,062.1	11,089.4	18,893.6	5,585.9	4,769.4	5,769.9
%	8.2	7.6	6.7	10.1	10.8	7.2	6.4	11.9	19.9	15.7	20.5	22.7	15.1	20.1	19.3
الصناعة	830.5	848.5	1,314.3	1,904.0	1,556.5	3,826.9	5,531.0	4,577.5	5,486.7	5,155.8	7,899.3	9,570.9	6,750.3	6,867.5	8,164.5
%	11.9	8.2	10.4	13.0	9.9	17.3	23.7	19.0	16.2	13.3	14.6	11.5	18.2	28.9	27.3
الصادر	339.5	351.3	264.9	481.1	370.0	479.2	865.0	1,065.6	2,259.2	1,771.5	2,230.5	1,629.1	2,301.1	2,440.1	1,933.4
%	4.9	3.4	2.1	3.3	2.4	2.2	3.7	4.4	6.7	4.6	4.1	2.0	6.2	10.3	6.5
النقل والتخزين	0.0	0.0	1,119.6	862.2	999.4	1,011.5	1,421.3	1,636.1	3,433.9	2,237.3	2,508.5	3,455.7	1,799.3	1,858.1	1,711.0
%	0.0	0.0	8.9	5.9	6.4	4.6	6.1	6.8	10.2	5.8	4.6	4.1	4.9	7.8	5.7
التنمية الاجتماعية××	247.4	334.3	382.0	446.1	469.5	616.2	582.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
%	3.6	3.2	3.0	3.0	3.0	2.8	2.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
التجارة المحلية	1,493.6	1,821.1	2,093.4	2,370.6	2,320.9	2,872.8	3,763.2	4,168.4	4,368.8	6,588.3	9,928.5	16,627.3	5,606.7	1,348.6	1,172.3
%	21.5	17.5	16.6	16.1	14.8	13.0	16.1	17.3	12.9	17.0	18.3	19.9	15.1	5.7	3.9
الطاقة والتعدين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	76.7	520.5	129.2	488.5	610.4	401.2	941.6	2,904.8	819.4	676.7
%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	2.2	0.5	1.4	1.6	0.7	1.1	7.8	3.4	2.3
التشييد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2,052.3	991.3	2,152.9	3,042.3	3,848.1	5,937.0	9,873.8	5,125.5	2,157.9	2,330.0
%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	9.3	4.2	8.9	9.0	9.9	11.0	11.8	13.8	9.1	7.8
الاستيراد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2,317.4	2,562.9	1,259.9	1,886.0	2,968.2	1,568.9	3,012.6	1,302.5	317.6	373.6
%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.5	11.0	5.2	5.6	7.7	2.9	3.6	3.5	1.3	1.3
أخرى×	3,471.6	6,253.6	6,576.0	7,131.6	8,257.3	7,254.7	5,607.9	6,240.3	6,136.1	9,436.9	12,630.0	19,350.7	5,662.6	3,177.5	7,731.0
%	49.9	60.2	52.2	48.6	52.7	32.8	24.0	25.9	18.1	24.4	23.3	23.2	15.3	13.4	25.9
المجموع	6,953.7	10,394.9	12,587.3	14,681.3	15,659.8	22,107.4	23,329.2	24,102.8	33,822.5	38,678.6	54,193.3	83,355.3	37,038.8	23,756.2	29,862.5
%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر : بنك السودان المركزي

× لا تتضمن تمويل الحكومة إعتباراً من 2011م

×× قطاع التنمية الإجتماعية مضمن في الأنشطة الإقتصادية الأخرى بدءاً من يناير 2012